جامعة 8 ماي 1945-قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

FACULTE DE DOIT ET DES SCIENCES POLITIQUES

DEPARTEMENT DES SCIENCES POLITIQUES



مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

دراسات الأمن الدولي:

مقدمة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية

محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر علاقات دولية
تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الأستاذ: بوستي توفيق

أستاذ محاضر –ب–

السنة الجامعية 2019/2018

مقدمة:

شكل مفهوم الأمن هاجس كبير لدى المفكرين وصناع القرار على حد سواء، حيث مثل ضمان البقاء والأمن والإستمرار أولوية السياسة الداخلية والخارجية، وعلى الرغم من أنه مصطلح غامض إلا أنه مصطلح خلافي بالأساس غير أنه يبقى مفهوما بالغ الدلالة، وهو ما ذهب إليه روني ليبشتز **Ronnie D. Lipschutz** في قوله: "**بوجود ليس فقط صراع حول الأمن بين الأمم بل أيضا صراع حول الأمن بين المفاهيم**"[1].

لقد سيطر المنظار الواقعي بشكل كبير إبان الحرب الباردة، بحيث سيطروا على التنظير في حقل العلاقات الدولية، وعمدوا على تعريف الدراسات الأمنية تعريفا ضيقا من خلال التركيز على قضايا الأمن العسكري ومحورية أمن الدولة بإعتبارها المرجعية الأساسية في التحليل الأمني، والأمن الوطني بإعتباره التصور الأمثل للأمن لتكيفه مع التهديدات الأمنية في ظل نظام ثنائي القطبية تتصارع فيه كل من الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الشرقية بزعامة الإتحاد السوفيتي.

غير أنه مع نهاية الثمانينات بنهاية الحرب الباردة، وظهور تهديدات أمنية جديدة ذات طبيعة مغايرة قومية (الدولة القومية)، وتحت قومية (الفرد، الجماعات، ..) وفوق قومية (الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الدولية،..)، وتم التراجع على التركيز على المفاهيم المفتاحية الأربعة المرتبطة بالنموذج الواقعي والقائمة على فكرة حماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية، مما فسح المجال أمام أبحاث السلام الإيجابي والبنائيين لإستخدام التقليد السوسيولوجي الدوتشي المركز على أنماط التفاعل المدنية تحت القومية (دون مستوى الدولة) والتقليد النقدي للعنف البنيوي وغيرها من أبحاث السلام ،مما إستدعى ضرورة إعادة النظر في مفهوم الأمن بالشكل الذي يستوعب كل التهديدات الأمنية الجديدة، لذلك فقد عرفت تلك المرحلة بمرحلة النهضة في الدراسات الأمنية لما شهدته من تطور ملحوظ في الدراسات الأمنية، هذه الأخيرة التي عرفت نقاشا فكريا وأكاديميا حول ضرورة توسيع وتعميق مفهوم الأمن في ظل إنفتاح الأجندات البيئية والإقتصادية والمجتمعية والسياسية الجديدة، وهو ما أعطى الأولوية للسياسة الدنيا للبيئة للإقتصاد والبيئة في مقابل تراجع ما يسمى بقضايا السياسة العليا المتمركزة حول القضايا العسكرية.

وبهذا المنطلق، تعتبر مرحلة نهاية الحرب الباردة بمثابة نقطة تحول في مفهوم الأمن والدراسات الأمنية على إعتبار ظهور مقاربات نظرية جديدة مفسرة للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة عبر طرح تصور جديد للأمن يعكس

[1] سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الإستراتيجيات والمستقبليات، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010، ص7

تنامي النزعة ما بعد الوضعية في نظرية العلاقات الدولية فيما عرف بالإتجاه التأملي **Reflexif Trend** في ظل أكبر عملية هدم معرفي للمنطلقات التيار العقلاني.

الإشكالية:

شهدت نهاية الحرب الباردة ظهور فواعل جديدة سواءا كانت تحت قومية كالأفراد والجماعات والحركات الإجتماعية المختلفة، أو فوق قومية كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات لها تأثير فعلي وقوي في ظهور تهديدات أمنية جديدة ذات طبيعة مغايرة يتجاوز تأثيرها تأثير الدولة القومية، وهو ما أثار جدلا واسعا في الأوساط الأكاديمية والفكرية حول ضرورة إعادة صياغة مفهوم الأمن بالشكل الذي يستوعب كل هذه التهديدات، مما يدعونا لطرح الإشكالية التالية:

كيف ساهمت منظارات العلاقات الدولية في تطور مفهوم الأمن؟

مفهوم الأمن من منظور عقلاني – تفسيري: يشتمل المنظور العقلاني التفسيري على كل النظريات المؤسسة على تفكير وضعي ونزعة تجريبية، حيث يحاول تفسير الأمن إنطلاقا من مبدأ الحتمية في الأخذ بمفاهيم وتصورات غير قابلة للنقاش، فهو لا ينظر للأمن كمعطى مسبق وليس مبني، بمعنى أنه ظاهرة وجدت ضمن نطاق العلاقات الدولية.

الأمن من المنظور الواقعي الكلاسيكي:

ترجع الجذور التاريخية للنظرية الواقعية إلى الفلسفة السياسية القديمة عند المفكر الهندي " **كوتيليا kautilya** " 312-296 ق.م الذي بحث في أسباب توسع الدول سواء بالتحالف مع الخصوم أو بالقضاء عليهم ، وفي الحالتين الدولة مطالبة بتطوير قوتها لمواجهة التهديد المرتقب من الخصوم المباشرين ، إذ يعتبر "**كوتيليا**" بأن دول التماس الجغرافي هي مشاريع أعداء محتملة ، وفي وصفه لسلوك الدول فإنه يصنفها إلى دول محاربة وأخرى حيادية إذ يقول :" **إن شعرت بتفوقك على خصمك لابد من شن الحرب ، أما إذا شعرت بعدم القدرة على ذلك ولكنك تستطيع الدفاع عن نفسك فعليك إلتزام الحياد**"[2].

ومن خلال مقولته يعتبر كوتيليا بأن الدور الذي تلعبه القوة كمحرك أساسي للسلوكية الدولية أو السلوك السياسي الخارجي للدولة، ولذلك فإنه يرى ضرورة أن تتسلح الدول بعنصر القوة للدفاع عن نفسها، أو لغزو جيرانها أو لمواجهة أي عدوان محتمل عليها، وهو ما ذهب إليه مورغانثو حين إعتبر بأن: " **السياسة الدولية ككل هي صراع من أجل القوة، ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية القوة هي دائما الهدف العاجل** "[3].

وبالمقابل أكد "مكيافيلي على حاجة الحاكم لتبني مقاييس أخلاقية تختلف عن تلك التي يتبناها الفرد العادي، وذلك لضمان أمن الدولة وبقائها ...، في حين يرى توماس هوبز على غرار مكيافيلي بأن :القوة هي عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو إمتلاك المزيد من القوة، ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت ..." ، أما" هيغل فيكاد يكون أكثر الفلاسفة السياسيين رفعا لشأن وأهمية الدولة، ومع أن الكتابات الواقعية تعكس بعض الآراء القليلة لهيغل، إلا أنه يلتقي مع هذه الكتابات من حيث قصره للوظيفة الأساسية للدولة في الحفاظ على ذاتها[4].

---

[2] عبد الحي وليد، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 1994، ص 24.

[3] جندلي عبد الناصر، أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2011، ص 153

[4] عبد القادر دندن، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الإستقرار في محيطها الإقليمي: أسيا الوسطى –جنوب أسيا –شرق وجنوب شرق أسيا، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013، ص 32

لقد برز المنظور الواقعي للأمن منذ معاهدة واستفاليا 1648، ونشأة الدولة القومية إلى يومنا هذا، ورغم صياغة إفتراضات جديدة للمعادلة الأمنية إلا أن المدرسة الواقعية لا زالت الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية[5]،حيث تنظر للدولة على أنها وحدة التحليل الأساسية ومحور أية سياسة أمنية، وأن الأولوية هي تحقيق أمنها في مواجهة أية تهديدات عسكرية، إذ تعتبر الوسائل العسكرية وحدها الوسائل المتاحة أمامها لتحقيق أهدافها[6].

أما من الناحية الأكاديمية فقد تزامن صعود الواقعية كمذهب" مركزي "في العلاقات الدولية مع تحولين أساسيين[7]:

1–إهتزاز الإفتراضات والأسس المثالية التي تكرست في فترة ما بين الحربين العالميتين، وذلك لإعتمادها تحليليا على معايير السلوك الدولي وتطورها إستنادا إلى القانون والتنظيم الدوليين، فيما إستقت الواقعية مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي.

2–تزامن الصعود الواقعي مع الإرتقاء الأمريكي إلى سدة الزعامة العالمية، وهو ما أفضى إلى إضفاء نوع من القوة التحليلية على التفسيرات الواقعية للشؤون الدولية.

لقد سيطرت المقاربة الواقعية في فترة الحرب الباردة، وحسبها فالأمن يعني قدرة الدولة على الحفاظ على بقائها وإستقلالها السياسي ووحدة أقاليمها في ظل نظام دولي يتميز بالفوضى بالنظر لعدم وجود سلطة عليا تستطيع فرض هيمنتها على جميع الدول، وفي هذا الإطار يذهب فريدريك شومان في دراسة له في عام 1933م للقول بأنه:" **في ظل إفتقاد النظام الدولي لحكومة عالمية، فإنه من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها إعتمادا على قوتها الذاتية، وأن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة**"[8].

ينطلق الواقعيون في تصورهم للأمن من رفض وجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، ويرون أن الدول غالبا ما تعرف تضاربا بين مصالحها لدرجة قد يقود بعضها إلى الحرب، لذلك يفترض المنظور الواقعي تحليلاً صراعيًا للعلاقات بين الدول التي تتعارض إراداتها حتمًا في سياق بحثها عن القوّة، البقاء والحفاظ على المكانة، لذا فالدول مشغولة بأفاق الحرب، وهي تعتمد على الوسائل العسكريّة من أجل تحييد التهديد وتحقيق الأمن، حيث إرتبط الأمن بالقوة العسكرية المفضية إلى العمل المسلح، أو ما يطلق عليه بالعمل العسكري الدولتي، فوفقا والتر

[5] جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص17

[6] سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، مرجع سابق، ص ص 65-66

[7] بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012، ص 11

[8] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ديسمبر 1995، ص 61

ليبمان:" **تعتبر الدولة أمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها إذا أرادت تجنب الحرب، فالأمن مساو للقوة العسكرية ومرادف للحرب**"[9].

كما يمثل الواقعيون المنظور الأكثر دفاعا عن فكرة إعتبار الأمن من صميم إهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية، ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية، وإقامة تحالفات عسكرية دولية ضمن الترتيب النووي العالمي، وهو مفهوم يعكس التحديات الأمنية في ظل الترتيب العالمي ثنائي القطبية، من هنا فإن المنظور الواقعي للأمن يركز على بقاء الدولة الوطنية بإعتبارها الفاعل المركزي والوحيد في السياسة الدولية، وذلك من خلال حماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية و استقرارها، ضد أي تهديد عسكري خارجي، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن[10].

على الرغم من ذلك فإن الواقعيون يعترفون بأشكال أخرى من القوّة، بما فيها الثروة والمزايا الجيوسياسية[11]،كما أن الإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الأخرين شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الإطلاق على الجانب العسكري فحسب[12]، فالقوة حسب الواقعيين مركبة من أجزاء عسكرية وغير عسكرية، كما لديهم نماذج لتصنيف عناصر أو مقومات القوة الوطنية للدولة على إعتبار أن القوة تشتمل إلى جانب البعد العسكري على متغيرات أخرى كمستوى التطور التقني، النمو الديمغرافي، المصادر الطبيعية، والعوامل الجغرافية ، شكل الحكومة والقيادة السياسية والإيديولوجية[13].

إذا سيطرت المقاربة الواقعية على تحليلات المختصين في الدراسات الأمنية بإختزالها للأمن في المجال العسكري حيث نظر إليها من زاوية القوة الوطنية في المقام الأول من قبل صناع القرار والإستراتيجيين، كما نظروا إلى الأمن بإعتباره مشتقا من القوة، فقد تشكل مفهوم القوة موضوعا مهما في الدراسات الواقعية للسياسة الدولية سواء نظر إليها كوسيلة أو كمحفز لسلوك الدول أو كنتاج له أو الإثنين معا، ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية فالقوة هي الهدف العاجل دوما[14]، حيث يذهب أرنولد ولفارز لإعتبار بأن القوة هي" القدرة على دفع الآخرين

---

[9] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 67

[10] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 20

[11] حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص 11

[12] عمار بالة، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012، ص 10

[13] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص59

[14] Paul Viotti et Mark V. Kauppi, International Relation Theory : Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, USA, Boston, Allyand Bacon, 1997, P 56.

نحو عمل ما تريد ومنعهم من عمل ما لا تريد"، وهنا يظهر الخلط الواضح بين القوة والتأثير أو النفوذ حيث أن التمييز بينهما يكون إنطلاقا من أن القوة وإن كانت تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان، فإن النفوذ أو التأثير يعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعد والإغراء، وفي النهاية فإن هذه المفاهيم هي مجرد مستويات للقوة، أي المراحل الأولى لتشكيلها في أي مجال من مجالات الحياة الدولية المتنوعة[15].

وعموما يمكن القول بأن الفكر الواقعي يرتكز على عدة مبادئ وأسس تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن عند أنصاره، وهي كالآتي[16]:

1–الدولة هي الفاعل الوحدوي في العلاقات الدولية، وهي الموضوع المرجعي والأساسي للأمن، وهي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة.

2–النظام الدولي هو نظام فوضوي، بفضل عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط وتنظيم العلاقات التنافسية بين الدول.

3–تسعى الدول إلى تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها، وتوسيع نطاق سيطرتها، أو التأثير على الآخرين وبالتالي فالحرب لا يمكن تفاديها.

4–الطريقة التي توزع بها القدرات العسكرية بين القوى الكبرى، والتوازن بين هذه القوى هو الذي يحدد الإستقرار في النظام الدولي، وبالتالي بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكات الدول.

5–تتميز بنية النظام الدولي بغياب الثقة بين الدول أو الشك والتوجس، فليس بإستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها وهو ما يولد الريبة، ويزيد من إحتمال قيام الحرب على الدوام، بمعنى أخر أن العلاقات الإستراتيجية بين الدول مبنية على غياب الثقة لأن كل دولة تعمل على تحقيق حد أدنى من القوة، وبالتالي تسعة إلى التسلح كنتيجة لذلك لأنه في ظل مبدأ كل لنفسه يعد الأمن معطى نادرا، وهو ما يفسر نزوع كل دولة إلى الصراع من أجل البقاء.

---

[15]عبد الناصر جندلي، إنعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الإتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات، رسالة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2004-2005، ص 115

[16]أنظر: جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص ص 17-18

Charls -Philippe David et Jean Jaques Roche, Théories de la Sécurité, France, Paris, Edition Montchrestien, 2002, P 90.

6–إستقرار أو عدم إستقرار النظام الدولي يتوقف بشكل كبير على بنيته، بمعنى أن ذلك مشروط بتوزيع القدرات خاصة منها العسكرية لاسيما في ظل التوازن بين القوى الكبرى، وهو ما يعبر عن الرغبة في الحفاظ من عدمه على هذه البنية التي تحدد سلوك الدول.

المنظور الواقعي الجديد للأمن:

تنص الواقعية الجديدة بأن الدول تعمل وفقا لمبدأ الحوافز المادية، وتعكس مواقفها مواقعها ضمن النظام الدولي، وعليه فالدول تسعى للحفاظ على مكانتها النسبية داخله، فكلما نمت قدرات دولة ما إزدادت مكانتها في تراتيبية السلطة وإزداد نفوذها وتتحدد بنية النظام العالمي عبر هذا التوزيع للقدرات بين الدول[17].

كما يعتقد" وولتز "أن النظم تتكون من بنية (**Structure**) ومن وحداتها المتفاعلة معا، والبنى السياسية تتكون من ثلاثة عناصر :المبدأ المنظم "**Ordering principle** الفوضوية أو التراتبية، ميزة، الوحدات "**The character of the units** " متشابهة وظيفيا أو مختلفة، وتوزيع القدرات،(**Distribution of capabilities**) وهنالك عنصرين ثابتين من بين العناصر الثلاث لبنية النظام الدولي وهما :غياب سلطة مؤثرة مما يعني أن مبدأها المنظم هو الفوضى،(**Anarchy**) وثانيا مبدأ الإعتماد على الذات أو المساعدة الذاتية (**Self-help**) وهو ما معناه أن كل الوحدات تبقى متشابهة وظيفيا، ويكون المتغير البنيوي الوحيد حسبه هو توزيع القدرات الذي يولد التمييز الرئيسي بين النظم المتعددة وثنائية القطبية[18].

ويندرج مقترب الواقعي الجديد في تلك المقتربات التي تتناول سلوك الدولة من الزاوية العليا في تبنيها لمستوى تحليل تنازلي ، فيما يعرف بمقترب النسق الدولي ، ومفتاح فهم سلوك الدول وفق هذا المقترب هي الحوافز والقيود،كما أن الواقعية الجديدة تتفق مع الواقعية الكلاسيكية في دور الدولة وأهمية القوة وميزان القوى والمصلحة القومية هذه الأخيرة التي تسير السلوك الخارجي للدولة التي في مقدمتها تحقيق الأمن والبقاء ، ويرى والتز أن النظام الدولي يتميز بالفوضى وهو الذي يحدد سلوك الفاعلين فيه (الدول) والذين يحتلون نفس المركز خلافا للأنظمة السياسية الداخلية التي تحكمها الهرمية ، فكل الدول تمارس الوظائف نفسها أي لا يوجد تقسيم للعمل بسبب غياب ثقة الدولة في الدول الأخرى.

ولهذا لا توكل الدولة شؤون أمنها للآخرين، وفي هذا الإطار يؤكد الواقعيون الجدد على أن فوضوية النظام الدولي تستدرج وحدات النظام الدولي (الدول) إلى إنتهاج سلوك الإعتماد على الذات أو المساعدة الذاتية **help**) **-Self**

---

[17] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 68

[18] Paul D. Williams (Ed) Security Studies : An introduction. Routledge. New York. First published 2008, p. 18.

(وإنطلاقا من رؤية السياسات الدولية حقلا للمساعدة الذاتية، فإن الأوتاركية (الإكتفاء الذاتي) سيكون هدفا رئيسيا لكل دولة، والنظام الدولي يحفز كل دولة لتكون قادرة على إدارة شؤونها بنفسها، طالما أنه لا توجد سلطة عليا تتولى هذه الوظيفة.

وبالتالي يمكن القول إن الواقعية الجديدة تشكك في إمكانية التعاون على المستوى الأمني بإعتبار أن الدول تهتم بالأرباح النسبية للتعاون أكثر من إهتمامها بالأرباح المطلقة، أي أنها تضمن عدم ربح الآخرين إلى درجة إستعمالهم لذلك التفوق ضدها، وقد طبق والتز مفهوم الفوضى على السياسة الدولية، ومفاده أنه مع وجود دول ذات سيادة، وعدم وجود نظام قانوني يملك السلطة عليهم، فإن الإنقياد إلى الحرب يصبح شيئا مؤكدا، وفي حالة الفوضى الدولية لا يوجد إنسجام تلقائي بين الدول، فهي على عكس الواقعية التقليدية تربط حالة الصراع بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي الذي يعيق تشكل علاقات تعاونية، إذا فنقطة الإنطلاق الرئيسية هي بنية النظام الدولي،حيث تعتبر الواقعية البنيوية أو ما تسمى الواقعية البنيوية الثانية أن سبب الصراع يكمن في طبيعة التركيب الفوضوي للنظام العالمي الذي يحول دون أمراء المقاطعات ذات السيادة (روسو) أو الدول (والتز) الدخول في إتفاقيات تعاونية لإنهاء حالة الحرب، ويمكن أن يدفع تركيب ذلك النظام الدول نحو الحرب حتى ولوكان زعماء هذه الدول يرغبون في السلام، فحسب والتز وميرشايمر فان الدول هي عبارة عن كيانات متنافسة وأنانية[19].

لذا فإن أي دولة من الممكن أن تستعمل القوة لتحقيق أهدافها، خصوصا وأنها قد تجبر على السعي الى الحصول على القوة، في ظل نظام يفتقر الى وجود سلطة عليا تشرف على الدول العظمى، وحيث لا يوجد ما يضمن ألا تهاجم الواحدة منها الأخرى، ولأن الدولة هي الحكم الأخير في الحكم على نواياها ودوافعها فإن أي دولة وفي أي وقت يمكن أن تلجأ إلى القوة لتنفيذ سياساتها، لذلك على كل دولة أن تكون مستعدة دائما وبإستمرار إما لمواجهة القوة بالقوة أو لدفع ثمن الضعف[20]، ولأنه من المنطقي جدا ألا تكون كل دولة قوية إلى حد يمكنها من حماية نفسها في حال تمت مهاجمتها، بمعنى أن القوى العظمى محاصرة في قفص حديد ليس لديها فيه سوى خيارات قليلة تتمثل في أن يتنافس بعضها مع بعض من أجل القوة وتحقيق الأمن إذا ما أرادت البقاء[21].

لذلك فان الأمن حالة تتنافس عليها الدول لتحقيقها، وفي كنف نظام عالمي يتسم بالفوضى يتعين في كنفه على الدول العمل وفقا لمبدأ كل لنفسه، لضمان بقائها وفي إطار مسعاها لتحقيق ذلك نجدها تزداد قوة يوم بعد يوم

---

[19] تيموثي دن، الواقعية في: جون بيليس وستيف سميث (محرران) عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 235

[20] نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2013، ص ص 102 – 103

[21] تيم دان، ميليا كوركي، وستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تر: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص 214

لتكون قادرة على تجنب أثر قوة الدول الأخرى، وهو ما يدفع الأخرين إلى الإحساس بعدم الأمن، مما يدفعهم إلى التنافس بغية تحقيقه مما يدخلنا في دوامة من إنعدام للأمن داخل المنتظم الدولي[22].

كما يرى والتز أن القيود البنيوية ذات العلاقة بالثنائية القطبية تحدث إستقرارا أعلى مستوى مما تحدثه القيود البنيوية المتعلقة بالتعددية القطبية، وتعد المرونة المتصلة بتشكيل التحالفات مصدرا لعدم الإستقرار الذي يمكن أن يؤدي إلى الحروب والأزمات ويولد درجة عالية من عدم الشعور بالأمن، وتكمن المشكلة في أن المرونة تزيد من تعقيدات السياسة الدولية وتسبب شتى أشكال عدم اليقين، فالواقعية الجديدة تضع أولوية الأمن فوق غيرها من الأهداف الممكنة أو المرجوة.

كما أن كل دولة تلعب دورها أو بعضا من أدوارها بما تمليه عليها الإحتياجات الأمنية ومكانتها في نظام توازن القوى بين الدول ، وهو ما يختلف عن طروحات الواقعية الكلاسيكية التي تعتبر أن أقصى قدر ممكن من القوة، وبالتالي فإن الرغبة من طرف الوحدات السياسية في تعاملاتها وتفاعلاتها مع بعضها البعض بغية زيادة قوتها دون أن يؤدي الطلب على القوة والإقبال عليها إلى تعرض أمن الدولة للخطر ، فالقوة وفقا للطرح الواقعي الجديد وسيلة لتحقيق الأمن وليست وسيلة وغاية في نفس الوقت ، كما هو الشأن بالنسبة للطرح الواقعي الكلاسيكي[23].

من جهة أخرى تعتبر المعضلة الأمنية من بين أهم المفاهيم المحورية في الفكر الأمني الواقعي الجديد، الذي يعتبرها بأنها سلسلة متصاعدة من حالات عدم الأمن، تنشأ كما يراها كين بوث وويلر:" **حين تحدث الإستعدادات العسكرية لدولة ما شعورا بعدم الإطمئنان لا يمكن إنتزاع من تفكير دولة ما إزاء الحيرة فيما إذا كانت تلك تلك الإستعدادات لأغراض دفاعية لا غير (أي لدعم أمنها في عالم غير مستقر) ، أم كانت لأغراض هجومية (أي لتغيير الوضع الراهن لمصلحتها)**"[24].

كما يعتبر كينيث والتز (**K.Waltz**) بأنه: "**في ظل الفوضى فالأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء وإستمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة (عن أهداف أخرى مثل الهدوء والربح والقوة)**"[25].

---

[22] سليم قسوم، مرجع سابق، ص ص 69 -70

[23] عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مرجع سابق، ص 194

[24] تيموتي دن، "الواقعية"، مرجع سابق، ص224 .

[25] Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, New York, McGraw-Hill, 1979, P. 102.

لذلك فأن أنصار التحليل الواقعي البنيوي للدراسات الأمنية يستندان على مسألتين مهمتين تجعلان من التعاون بين وحدات النظام الدولي صعب التحقق[26]:

1–مسألة الخوف والغش وإنعدام الثقة: على الرغم من أن الواقعيون الجدد أمثال والتز وميرشايمر يقرون بإمكانية التعاون في ظل الفوضى، غير أن تحقيقه والمحافظة عليه صعب المنال بين الدول لأن هذه الأخيرة تبقى خائفة من قيام الأخرين بنقض إتفاقياتهم.

2–مسالة المكاسب النسبية: فحسب الواقعية الجديدة فإن الدول تهتم بالمكاسب النسبية بدل الإهتمام بالمكاسب المطلقة، فما يهم الدول ليس المزايا التي تحصل عليها من المحصلات المختلفة، بل كم تستحق من الفائدة مقارنة بمنافسيها.

وإجمالا يمكن تلخيص أهم إفتراضات الواقعية الجديدة في النقاط التالية[27]:

1–الدولة هي وحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية التي هي في محصلتها عبارة عن تفاعل مستمر بين الدول.

2–هناك تشكل لفواعل جديدة في النظام الدولي من شركات متعددة الجنسيات ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية، وهو ما يفرض إطارا نظريا يستوعب على الأقل التواجد البيولوجي لهذه الفواعل بغض النظر عن مدى تأثيرها وفعاليتها في توجيه التفاعلات الدولية.

3–رغم هذا التحول في طبيعة الفواعل إلا أن جوهر التحليل في السياسة الدولية لم يتغير كثيرا، أو كما يقول والتز " على مر التاريخ تغيرت الدول في أشكال كثيرة لكن طبيعة الحياة الدولية ظلت هي دوما نفسها صراع وتعاون"

4– إن تفاعل هذه الفواعل (دول، منظمات، شركات) يشكل لنا فاعلا جديدا مستقلا عن الأطراف المكونة له وهو بنية النظام الدولي، من هنا إستمدت الواقعية الجديد تسمية البنيوية (**Structural Realism**).

[26] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 71

[27] For more look at : Jean François Thibault, « **Représenter et Connaitre les Relations Internationales** : **Alexandre Wendt et le Paradigme Constructiviste** », http:// www.er.uqam.ca/nobel/cepes/note7.html.

يعد الأمن الهدف الأسمى الذي يصبو إلى تحقيقه الواقعيون الجدد في تنظيرهم للعلاقات الدولية في إطار الواقعية الجديدة وذلك بديلا عن الكلاسيكيين الذين يسعون إلى القوة وهو ما أدى ببعض المحللين في العلاقات الدولية إلى تصنيف الواقعية الجديدة.

ورغم إقرار الواقعين الجدد بالهدف الأمني ، إلا أن والتز وغيره من الواقعيين الجدد يعترفون بفكرة مفادها أن الدولة العقلانية هي تلك التي تسعى إلى القوة عندما يكون الهدف الأمني قد تحقق، وفي هذا السياق ظهر المفكر مارشهيمر وكأنه يناقض والتز في هذه الفكرة معتبرا أن الدول تهدف بشكل أو بأخر إلى زيادة قوتها وبالتحديد قوتها العسكرية ، ثم يعود ليعترف بأهمية الهدف الأمني على أن لا يكون ذلك على حساب هذه القوة ، فالدول تسعى إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأمن مع تدعيم قوتها العسكرية في نفس الوقت ، فرغم تراجع الترتيب الإستراتيجي العسكري العالمي ، إلا أن الواقعيين الجدد بزعامة مارشهيمر يصرون على أهمية القوة العسكرية كمحدد أساسي للتأثير على الدول الكبرى والتحكم في علاقاتها[28].

علما أن مفهوم الأمن لدى الواقعيين الجدد أقترن بعنصر الخوف لإعتقادهم أن هذا الأخير ناتج عن حالات اللاأمن المنبثقة من الفوضى وهو ما يميزهم عن الواقعيين الكلاسيكيين الذين يربطون القوة بالغريزة العدوانية والشريرة للطبيعة البشرية، أما إذا كان الأمن من حيث ندرته أو توافره مرتبط بعملية إدراكية من طرف صانع القرار، فإن فكرة الأمن في الواقعية الجديدة أدت إلى إنقسام أنصارها إلى فريقين[29]:

الواقعيون الهجوميون والواقعيون الدفاعيون، فالواقعيون الهجوميون وعلى رأسهم جون مارشهيمر وروبرت غيبلين يرون بصعوبة توفير الأمن في النظام الدولي، بينما يرى الواقعيون المدافعون وعلى رأسهم كينيث والتز وغريكو بتوافره رغم الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي، وينظرون إليه كلعبة غير صفرية مع تفاؤلهم لوضع حد لوقوع الحرب، كما أن القوة حسب الواقعيين الهجوميين هي وسيلة ذات أهمية قصوى لتعظيم المكاسب معتبرين العلاقات الدولية بأنها لعبة صفرية أما القوة حسب الواقعيين الدفاعيين فإنها وسيلة لتحقيق الأهداف الضرورية، وهي أهداف ترتبط بالأمن معتبرين أن العلاقات الدولية هي عبارة عن مأزق السجين أو مأزق أمني معقد وهي إختلافات عميقة ظهرت من خلال المحاورة بين الواقعيين الهجوميين والدفاعيين حسب جاك سنايدر.

[28]عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مرجع سابق، ص 201.

[29]نفس المرجع، ص ص 202-203

مفهوم الأمن في المنظور الليبيرالي:

تعد المدرسة الليبيرالية أكثر مدارس العلاقات الدولية نزوعا لقيمة التعاون الدولي، حيث تنظر إليه على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، في حين أن النزاعات والحروب هي الاستثناء، حيث وأنه على الرغم من غياب بناء نظري موحد ومتماسك للنظرية الليبيرالية، الا أنها مثلت نسقا فكريا متعدد التيارات عبر عنه ستيفن والت بعائلة الليبيراليات[30].

وبالمقابل شهد المنظور الليبيرالي تطورا كبيرا خلال سبعينات وثمانينيات القرن العشرين، في ظل تطور نظرية الاعتماد المتبادل وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أعطى الاتجاه الليبيرالي الجديد مقاربات جديدة لمحاولة فهم وتعزيز السلم والأمن الدوليين[31].

الليبيرالية المؤسساتية: دور المؤسسات الدولية في تعزيز الأمن

الليبرالية الجديدة **Néo-Liberalism** هو إتجاه ضمن عائلة الليبيراليات تم تطويره في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين من طرف منظري المنظار التعددي كروبرت كوهين وجوزيف ناي في إطار النظرية المؤسساتية الدولية التي تؤكد على الدور المركزي للمؤسسات الدولية في إطار الرأسمالية وقيم الديمقراطية[32]، كما تؤكد الليبرالية المؤسساتية على أن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي وتحقيق التعاون والإستقرار لأن بوسعها: **"توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الإلتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق، وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل"**[33].

كما تعمل على تعزيز الأمن الداخلي عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي مست السياسة العالمية، والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياساتها الداخلية[34]، فالليبيرالية المؤسساتية تقوم على إفتراض مؤداه أن إنتشار وتزايد عدد

---

[30] عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري: مالي أنموذجا، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017-2018، ص 49

[31] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 94

[32] عمار بالة، التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي وتأثيراته على الأمن القومي: مالي أنموذجا، مرجع سابق، ص 55

[33] جون بيليس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، جون بيليس وستيف سميث (محرران) عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004 ص427

[34] خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007-2008، ص 98

المنظمات الدولية والإقليمية وزيادة وتعقد وتيرة شبكة الإعتماد المتبادل سوف يفضي إلى سلوك سلمي وتعاوني بين الدول والوحدات الموجودة في النظام الدولي[35].

تركز الليبرالية المؤسساتية على الطريقة التي من خلالها يمكن للمؤسسات الدولية أن تؤثر في توفير الأمن بواسطة نشر قيم معينة أو خلق نمط من السلوك المحكوم بقوانين معينة ، كما ترتبط بنظام دولي يتوفر فيه شرطان أساسيان، أولا يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون ، ثانيا أن يكون التغيير في درجة المأسسة يمارس تأثيرا قويا على سلوك الدول[36] ، كما ترى الليبرالية المؤسساتية أن المؤسسات التي تنجح في تسهيل التعاون لتبادل المنافع سوف تصبح على قدر من الأهمية للدول لما توفره لها من فرص، ولذلك سوف تكتسب قدرا من الإستمرار ، كما ستقيد قواعدها الحكومات من حيث ممارستها للقوة ، وإن كان هذا لا يمنع من إستمرار الدول في محاولة الوصول إلى غاياتها بما في ذلك زيادة مكاسبها من خلال إستخدام النفوذ السياسي[37].

وفي إطار تعزيز التعاون بين الدول تصبح المسألة الكبرى هنا تهيئة الأجواء التي يمكن فيها تحقيق التعاون على أفضل وجه، وصورة السياسة العالمية المنبثقة عن هذه النظرية الليبيرالية هي صورة نظام معقد من المساومات بين العناصر الفاعلة المتنوعة، والسياسة الدولية من وجهة النظر الليبيرالية لا تقوم على أساس لعبة محصلة الصفر، أكثر من قيام علم الإقتصاد الدولي على تلك اللعبة، أما المصالح فهي دوما قابلة للتوفيق والمصالحة[38].

كما يظهر التعاون الدولي عندما تعدل الدول سلوكها ليلائم التفضيلات الفعلية أو المتوقعة للدول الأخرى، بحيث أن السياسات التي تتبعها فعليا إحدى الحكومات تعتبر من جانب شركائها بأنها تساعد على تحقيق الغايات الخاصة بهم، حيث تتفق الليبيرالية الجديدة مع الواقعية البنيوية في صعوبة تحقيق التعاون الدولي في ظل بيئة فوضوية ترعى الخوف وعدم اليقين[39]، ولكنها تجادل بأن المؤسسات تتيح للدول التغلب على مجموعة متنوعة من عراقيل العمل الجماعي[40].

كما تتفق مع الواقعية الجديدة في إعتبارها الدول جهات فاعلة وحدوية وعقلانية تعظم المنفعة وتسيطر على الشؤون الدولية، بمعنى أنه يتم التعامل مع الدول وكأنها كيانات موحدة ذات أهداف محددة خاصة، وليس تركيبات

[35]محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015، ص156

[36]أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2007، ص 413

[37] نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص ص 121 – 122

[38]نفس المرجع، ص 118

[39]جينيفر ستيرلنغ فوكر، الليبيرالية الجديدة، في نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص 295

[40]نفس المرجع، ص 293

تتكون من جهات محلية عدة فاعلة ومختلفة ومصالح متنافسة، ويفترض بالدول أن تتخذ القرارات بناء على مجموعة من الأولويات التي تخدم المصلحة الذاتية، كما تفترض بإمكانية الحصول على المنافع الجماعية من خلال تطبيق أوسع للإستدلال المنطقي البشري، وترى بأنه يمكن تحقيق الفوائد من خلال إبتكار تدابير مؤسسية أكثر فعالية، وبناء عليه فلديها إيمانا أكبر نسبيا بقدرة البشر على القيام تدريجيا بتحقيق مخرجات جماعية أفضل تعزز الحرية والأمن والسلام والإزدهار والعدالة على نطاق عالمي[41].

بالمقابل تعمد الليبرالية المؤسساتية إلى تعريف الأمن من منطلقات أوسع مبتعدة عن القراءة الجغرافية/العسكرية للمصطلح التي ركز عليها التيار الواقعي مؤكدة على أهمية قضايا الثروة والرفاه والبيئة، ومقحمة فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين ضمن الترتيب العالمي، إذن فقوام التصور الليبرالي للأمن موسع بمعنى" ما فوق الدولة "أكثر" ما دون الدولة "ليشمل العوامل المؤسساتية، الإقتصادية والديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام، بإعتبار أن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وتجعل التعاون بين الدول أمرا لا مفر منه.[42]

كما ركزت الليبرالية المؤسساتية على بناء المؤسسات وإيجاد الأنظمة والبحث عن المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية، وإعتقدت بأن المؤسسات الدولية بمقدورها التأثير في سلوك الدول والتغلب على تأثير الفوضى، حيث لا يعني ذلك أن المأسسة الدولية في إستطاعتها منع حدوث الحروب، ولكن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ في بعض الأحيان من المكاسب غير المتكافئة المنبثقة من التعاون، والتخفيف من النزعة الأنانية للدول بتشجيعها على ترك المصالح الأنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم[43].

وفي هذا الإطار يعرف أميتاف أشاريا مفهوم الأمن التعاوني على أساس تميزه بثلاث عناصر[44]:

1–قبول فكرة الشمولية فيما يتعلق بالمشاركين وتوسيع الأجندة الأمنية لتشمل مصادر تهديد غير تقليدية

2–الإعتماد على الحوار بين الأطراف المختلفة كألية لحل النزاعات

3–معظم قضايا الأمن لم تعد تتطلب تحركا فرديا، لكنها تتطلب إقترابات تعاونية بين الدول

---

[41]جينيفر ستيرلنغ فوكر، الليبيرالية الجديدة، مرجع سابق، ص ص 296-297

[42]جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص26

[43]سليم قسوم، مرجع سابق، ص 95

[44]نفس المرجع، ص97

كما أن هناك رأي شائع ضمن الإتجاه الليبرالي المؤسساتي ظهر في ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن، العشرين بين جماعة متميزة من الكتاب الأكاديميين من أمثال تيموثي دن **Timothy Dunne** يعتقد من خلاله هؤلاء الكتاب بأن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل في السنوات القادمة، ومع أن الماضي ربما تميز بحروب مستمرة وصراع دائم، فإن العلاقات الدولية شهدت تغيرات هامة في نهاية القرن العشرين توفر الفرص لتقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول[45] .

كما يقوم المنظور الليبرالي المؤسساتي على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي لمواجهة أي فاعل آخر، ويقصد بالفاعلين هنا الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، وحتى الأفراد والجماعات، فالمؤسسات الدولية يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم، وهذا لا يعني أن هذه المؤسسات تمنع حدوث الحروب، لكن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ إثر المكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون[46] .

وفي هذا الإطار طورا كل من كيوهان وناي نظرية الإعتماد المتبادل بإستحداث مصطلح جديد هو"الإعتماد المتبادل المركب"**Complex Interdependence Theory** ذلك أن الأمن يتحقق نتيجة تعقد وترابط العلاقات التجارية والإقتصادية بين الدول، إذ يعتقد الليبراليون أن نشر القيم الليبرالية وتحرير التجارة يحفزان على السلام، وأنه كلما زاد العالم رأسمالية، كلما أضحى سلميا، وأن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن، وينظران إلى تداعيات الإعتماد المتبادل–الشبكات المالية العابرة للقارات والفاعلين غير الدولاتيين–على أنها مفيدة للإندماجين القاري والعالمي[47] .

---

[45]خالد معمري، مرجع سابق، ص98

[46] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص24

[47]نفس المرجع، ص25

الليبيرالية البنيوية وأطروحة السلام الديمقراطي:

إقترن هذا الإتجاه بكتابات كل من مايكل دويل **Michael Doyle** وبروس راست **Bruce Russet** من خلال تأكيدهما على أن التحليل الأمني يجب أن يستند إلى المتغير الديمقراطي، لأن إنتشار الديمقراطية وترسخها على مستوى الدول وأيضا على مستوى بنى النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم التي تفتح المجال أمام مسارات جديدة للسياسة الدولية تكون الصفة التعاونية سمتها الرئيسية، بعكس حالة الصراع الدائم التي صورها الواقعيون أو كما عبر عنها كانط **Kant** بأنها حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون[48].

من هنا تبرز كتابات إيمانويل كانط كمرجعية فكرية لأصحاب هذا الإتجاه، فكانط في كتابه "**مشروع السلام الدائم**" لعام 1795، الذي كان مستمدا من عبارة السلام الدائم التي كانت شائعة بين مبدعي مشاريع السلام في القرنين السابع عشر والثامن عشر[49]،يحاول أن يبين بأن السلام ممكن إذا توفرت بعض الشروط مثل بداية تحول في الوعي الفردي وإقامة جمهورية دستورية ومعاهدة فيدرالية بين الدول لإنهاء الحرب وليس تنظيمها، فقط كما قال بذلك هوغو غروتيو **Hugo Grotius**وقد دعى كانط في المادة التعريفية الثالثة لمشروعه بإقامة نوع من التنظيم العالمي بين الدول المتعاهدة، وفعلا تجسدت فكرته في إقامة عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى[50].

كما تتمحور الليبيرالية البنيوية حول فكرة أساسية مفادها أن الدول الديمقراطية أكثر ميلا لإحترام إرادة مواطنيها، وأقل ميلا للإقدام على مباشرة الحرب مع جيرانها الديمقراطيين، وبالرغم من أن جوهر الفكرة قديم جدا إلا أن هذه الرؤية قد أعيد تقديمها حديثا في إطار ما يعرف بنظرية السلام الديمقراطي[51]،حيث يرى أنصارها أن الدول الديمقراطية لا تسعى إلى محاربة بعضها البعض، إذ تشكل الديمقراطية مصدرا رئيسيا للسلام، وفي هذا الإطار يرى روبرت كوفمان أن سبب الحروب وعدم الإستقرار الأمني يعزى إلى غياب الديمقراطية، لذلك فان الإقتراب الرئيسي لهذه المقاربة يرتكز على أن الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض، رغم دخولها في حروب مع دول أخرى[52].

---

[48]خالد معمري، مرجع سابق، ص 93

[49]كريس براون، فهم العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي،2004، ص158

[50]أنظر: مبروك غضبان، مدخل الى العلاقات الدولية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص 335

[51]توفيق حكيمي، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015، ص65

[52]عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري: مالي أنموذجا، مرجع سابق، ص 53

كون الحكومات الديمقراطية لها دور في صنع ودعم السلم الدولي، وذلك بإنطلاقها من فرضية أن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع إستعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ، بإعتبارها أكثر ميلا للسلام من الدول التسلطية[53]، كما أن أن الديمقراطيات ستمتنع على إستخدام القوة ضد ديمقراطيات أخرى، وأن التجارة المهمة إقتصاديا تخلق حافزا للمحافظة على العلاقات السلمية، وأنه يمكن للمنظمات الدولية أن تقيد صناع القرار من خلال تعزيز السلام بطريقة إيجابية[54]، وبهذا المعنى فقد أوجدت الدول الليبيرالية ما سماه مايكل دويل السلام المنفصل، ومع أن الدول الليبيرالية مسالمة بالنسبة للدول الليبيرالية الأخرى، فإن دويل يدرك بأن الديمقراطيات الليبيرالية لا تقل عدوانية عن أي نوع أخر من الدول في علاقاتها مع الأنظمة الفاشية والشعوب التي ليست لها دول[55].

وقد تميزت هذه المقاربة بالتشديد على الطابع السلمي للديمقراطيات التي تحترم القانون ولا تميل للعنف، وبالقول بأن النظم الديمقراطية لا يمكن أن تلجأ للحرب في مواجهة بعضها البعض كأسلوب لمعالجة الخلافات والتناقضات، وهو ما يبرر تسمية هذا الإتجاه بالسلام الديمقراطي في إشارة إلى ما قدمه إيمانويل كانط من تصور للسلام قائم على أهمية إقرار دستور عالمي يضمن السلام بين الأمم وفدرالية أو حكومة مركزية للدول الحرة التي تسعى للسلام وحكم القانون[56].

"فالديمقراطيات مصممة مؤسسيا بحيث تستجيب لآراء جمهور

ناخبيها، فبما أن الناس يفضلون السلام على الحرب بصفة عامة،

وبما أن الناس هم الذين يعانون في الحرب فان الحكومات الديمقراطية

تتصف بالحساسية إزاء تكاليف الصراع، لذا يغلب عليها إتباع

إستراتيجيات ترمي الى تجنب الحرب، وفيما يخص المعايير والثقافة

فان الديمقراطيات تفترض أن الديمقراطيات الأخرى

تؤمن أيضا بفكرة التسوية السلمية للمنازعات

---

[53] Jean jacques roche, théories des relations internationales, 5éme éditions, paris : éditions Montchrestien, 2004, pp 95 – 96

[54] جينيفر ستيرلنغ فوكر، الليبيرالية الجديدة، مرجع سابق، ص265

[55] تيموثي دن، الليبيرالية، في: جون بيليس وستيف سميث (محرران) عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص329

[56] يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، منتدى المعارف، بيروت، لبنان، 2013، ص 67

وإستخدام القوة فقط في الملاذ الأخير"[57]

وفي هذا الإطار كتب فرانسيس فوكوياما في عام 1989 مقالة بعنوان **نهاية التاريخ** إبتهاجا بإنتصار الليبيرالية على جميع الأيديولوجيات الأخرى، وقد جادل فيها بأن الدول الليبيرالية أكثر إستقرارا داخليا وأكثر مسالمة في علاقاتها الدولية، وهو ما أتاح الصبغة الشرعية لأولئك الذين كانوا يسعون لتصدير الليبيرالية[58].

ويظهر تشبع دويل بكتابات كانط من خلال إشارته إلى العناصر الثلاثة التي قدمها الأخير حول الأمن الدولي في كتابه السلام الدائم وهي التمثيل الديمقراطي الجمهوري، الإلتزام الأيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية، وهي العناصر التي تفسر إتجاهات الميل إلى السلام الذي تتميز به الدول الديمقراطية، أما روست فيجادل بأن القيم الديمقراطية ليست التأثير الوحيد الذي يسمح للدولة بتجنب الحرب لأن القوة والتأثيرات الإستراتيجية تؤثر في حسابات جميع الدول بما في ذلك الديمقراطيات، التي تمنع إستخدام القوة بين أطراف تؤمن بنفس المبادئ[59]، فضلا عن ذلك فان السبب الذي يدفع الدول ألا تحارب بعضها البعض قد يكمن فيما يلي[60]:

1-يتعلق بالمعايير، فالديمقراطيات تعمل داخليا ضمن مبدأ أنه يجب على الصراعات أن تحل بطريقة سلمية من خلال المفاوضات والتنازلات من دون اللجوء إلى التهديد بإستخدام التهديد والعنف المنظم أو إستخدامه فعلا، ففي ظل وجود ثقافة التفاوض والحوار في الديمقراطيات والقيم المتقاربة مع التقارب في السلوكيات المحترمة للقانون يجعل صناع القرار يفضلون التفاوض على الحرب والتسوية بدلا من الإكراه،

2-يتعلق بالمؤسسات، فالزعماء الديمقراطيون الذين يدخلون في حرب مساءلون ومحاسبون من خلال المؤسسات الديمقراطية عن تكاليف الحرب ومكاسبها، وغالبا ما تفوق التكاليف الفوائد، ويتحمل عامة الناس معظم هذه التكاليف، ويخاطر الزعماء الديمقراطيون الذين يشعلون حروبا بأن لا يعاد إنتخابهم للرئاسة مجددا، وعليه تكون الحرب مع الدول غير الديمقراطية غير مقبولة، غير أن التاريخ أثبت بأن الدول الديمقراطية غالبا ما تحارب كالدول الأخرى بل أنها تورطت نسبيا في عدد من الحروب يضاهي عدد حروب الدول الأخرى،

---

[57]سليم قسوم، مرجع سابق، ص 99

[58]تيموثي دن، الليبيرالية، مرجع سابق، ص330

[59]عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته على الامن القومي الجزائري: مالي أنموذجا، مرجع سابق، ص 54

[60] أنظر: – جينيفر ستيرلنغ فوكر، الليبيرالية الجديدة، في نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص ص 265-266

– سليم قسوم، مرجع سابق، ص 100

– كارين أ. منغست وايفان م. أريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة: حسام الدين خضر، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2013، ص 127

3–أن المؤسسات العابرة للحكومات والدولية تربط الديمقراطيات معا بشبكات كثيفة تعمل على تقييد السلوك،

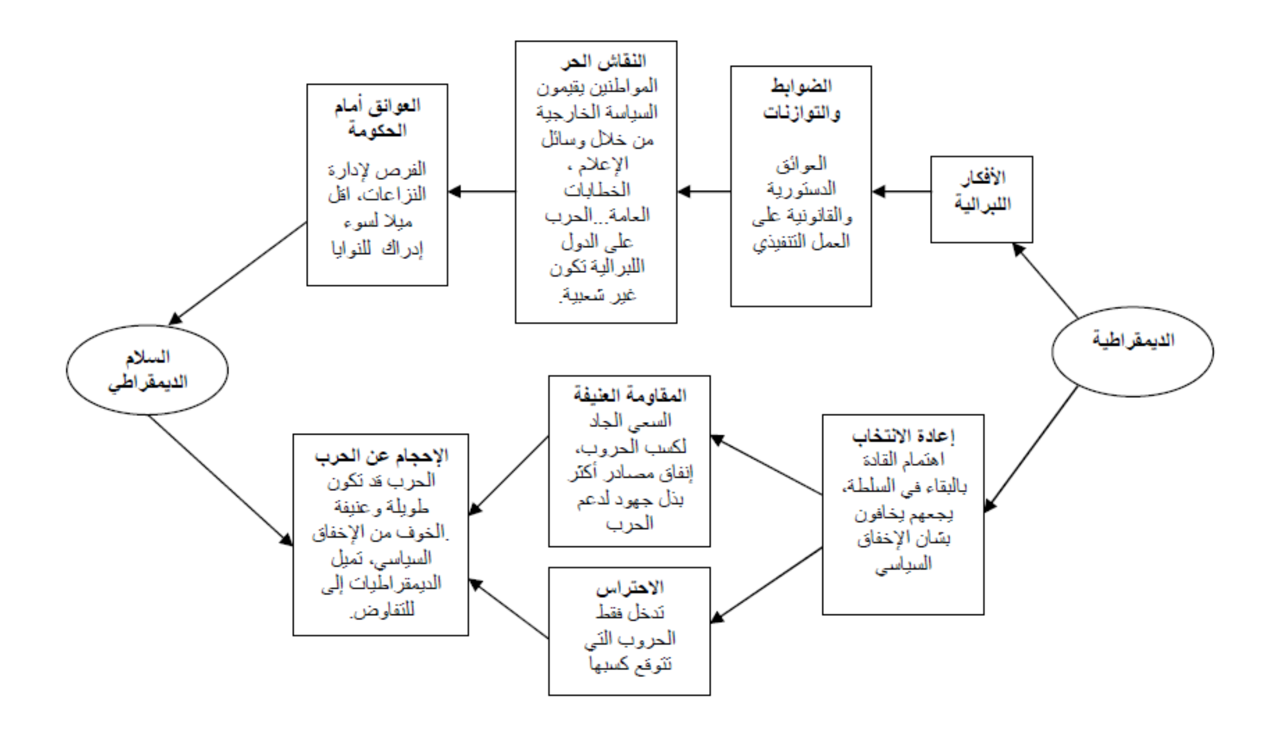
4–أن تنوع المؤسسات والعلاقات في الدول الديمقراطية يخلق عوامل وتوازنات وضغوط متعارضة الأمر الذي يمنع قيام الحرب بينها.

غير أن العديد من المفكرين مازالوا يتعاملون مع هذه الأطروحة بنوع من الشك والتوجس على إعتبار يمكن شرح السلام النسبي بين الديمقراطيات بالنظر إلى عوامل أخرى، حيث أشار كل من **دافيد سبير وجوان قوا** إلى أن العزوف الظاهري عن تورط الديمقراطيات في الحرب ضد بعضها البعض راجع إلى الطريقة التي عرفت بها الديمقراطية والعدد القليل نسبيا لهذا الصنف من الدول خاصة قبل سنة 1945 ، أما غياب حالات النزاع بين الديمقراطيات بعد هذه الفترة فيرجعه قوا إلى وجود مصلحة مشتركة في إحتواء المد الشيوعي أكثر من تقاسم المبادئ والقيم الديمقراطية[61].

---

[61] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 100

الحجج المؤسساتية والسلام الديمقراطي.



Thomas S. Szayna et al, The Emergence of Peer Competitors: A Framework for Analysis, Rand publications, 2001, p 149.

مفهوم الأمن من منظور المقاربات ما بعد الوضعية

نتيجة للقصور الذي طبع إتجاهات المنظور التفسيري / الوضعي في الإلمام بإتجاه نظري متكامل لظواهر العلاقات الدولية وعلى رأسها مفهوم الأمن، ظهرت إتجاهات ومقاربات حديثة تولي إهتماما بالغا لفكرة البناء الإجتماعي الذي شكل تحديا لكل من المدرستين الواقعية والليبيرالية، وهو مدخل يركز على دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية[62].

المقاربة البنائية لمفهوم الأمن:

ينظر للبنائية كإتجاه نظري جديد، ولكنها في الواقع إتجاه نظري قديم، ترجع أصوله التاريخية إلى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي **جيامباتيستا فيكو Giambattista vico**، غير أن البنائية كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية برزت مع نهاية الحرب الباردة، وأبرز روادها **بيتر كاتزنشتاين Peter katzenstein**، **فريدريك كراتوشويل Friedrick kartochwil**، و**ألكسندر واندت Alexander wendt**

ويعتبر **نيكولاس أوناف Nicholas onuf** أول من إستعمل مصطلح البنائية في كتابه"**عالم من صنعنا" Word of our making** حيث ركز على إنتقاد أعمال الواقعية البنيوية ، التي فشلت بالتنبؤ بنهاية الحرب بطريقة سلمية ، وبالتالي إستنادا على مستوى التحليل وفق معطيات من الواقع العملي لتفاعلات الوحدات والفواعل داخل النظام الدولي ، قدمت البنائية تفسيرات وتحاليل مقبولة أثبتت من خلالها دور الأفكار وأهميتها في تحديد طبيعة الواقع ، صياغته ، والتأثير على ممارسات الفاعلين فيه، فالتغيير داخل الإتحاد السوفيتي كان بفعل تغير الأفكار وقيم النخب الحاكمة.

فالتعريف الذي وضعه أدلر وبارنر **Adler et Barnett** للبنائية يوضح بشكل جلي للإتجاه العام للأغلبية

"فهو يدعي بأن الفاعلين الدوليين قد وضعوا في بيئة معيارية ومادية في أن واحد

بمعنى أنها تحتوي على قواعد ومصادر وهي تأخذ في الإعتبار إحتمال أنه ضمن

الظروف الملائمة يستطيع الفاعلون أن يولدوا الهويات والمعايير

التي ترتبط بسلام مستقر"[63]

[62] عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري، مرجع سابق، ص 57

[63] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 135

تركز البنائية على عنصر الهوية **Identity** الذي أهملته جميع النظريات التفسيرية إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها ومؤسساتها وعلى هذا الأساس فالهوية تولد وتصقل المصالح، كما تعتبر هذه المقاربة أن العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الهوية، وأن المصالح القومية تنبع من بناء خالص لهوية الذات مقابل هوية الآخر، وهو ما يفسر بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول بعد نهايتها، وكذا قضايا الإرهاب والتنظيمات الإرهابية بعد تحول الصراع من إيديولوجي إلى حضاري، فضلا عن تحريك النعرات الطائفية والإنتماءات العرقية والثقافية للأفراد وصناع قرار هذه الوحدات السياسية وهي كلها مؤثرات تدل على وجود عدة فاعلين وليس فاعل واحد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة[64].

كما ترفض البنائية ما يسمى بتصور كرة البلياردو **BILLIARD BALL IMAGE** للعلاقات الدولية والذي تعتمد عليه الواقعية لأنه فشل في ابراز أفكار ومعتقدات الفاعلين الذين أقحموا أنفسهم في النزاعات والصراعات الدولية، بينما يرغب البنائيون في اختبار ما يوجد بداخل كريات البليار للوصول الى إدراك تصور معمق بشأن تلك الصراعات[65]

كما أنها حسب ألكسندر واندت منهج للعلاقات الدولية، يفترض ما يلي[66]:

1–الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

2–تذاتانية **Inter-Subjectivity** البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.

3–تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الإجتماعية ضمن النظام.

إنطلاقا من هذه الإفتراضات ومقارنة بالإفتراضات التي ترتكز عليها الإتجاهات التقليدية التفسيرية، فإن البنائية تتميز عن الواقعية من حيث عدم تحديدها "للواقع "بناء على توزيع القوى المادية، مرتكزة في ذلك على الأفكار والعلاقات الإجتماعية، وبعكس العقلانيين فإن البنائيين ينظرون للواقع نظرة تذاتانية، فهو موجود نتيجة الإتصال الإجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض القيم والمعتقدات إلا أن البنائية تتقاسم من جهة أخرى بعض الإفتراضات

---

[64]عمار بالة، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مرجع سابق، ص25

[65]عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 614

[66]خالد معمري، مرجع سابق، ص 115

مع الواقعية :كالطبيعة الفوضوية للعلاقات الدولية، الإعتراف بالقدرات الإستراتيجية العسكرية للدول، إنعدام الثقة في نوايا الآخرين وعقلانية الفاعلين[67].

إن البنائية قد أولت أهمية للبنى المثالية (غير المادية) التي تحكم العلاقات بين مختلف الفواعل في دراسة السياسة الدولية، إذ ركزت على تحليل دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية، وكذلك دور وأثر المتغيرات النفسية والفهم الجماعي المشترك في تشكيل مصالح وأفضليات الدول، جنبا إلى جنب مع المتغيرات المادية التي يعتمدها العقلانيون[68].

كما يقترح البنائيون تصورا يقول بأن العالم مبني إجتماعيا، أي أن الناس هم من يصنعون المجتمع ووجوده مرهون بكينونتهم، وبنى المجموعة الإنسانية تحددها أساسا الأفكار المشتركة والمتقاسمة أكثر مما تحددها القوى المادية، وبالتالي فإن البنية الإجتماعية تتشكل من ثلاثة عناصر أساسية هي: معارف مشتركة، المصادر المادية تتخذ شكلها تبعا لتأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارساتهم، ممارسات هؤلاء الفاعلين[69].

كما تعتمد البنائية على أن بنية المجتمعات الإنسانية التي تتشكل وتتحدد إستنادا إلى الأفكار والرؤى المشتركة أكثر من إستنادها إلى القوة المادية، كما أن الهويات والمصالح الذاتية للفاعلين تتحدد ويجري تعريفها وفقا لهذه الأفكار والرؤى أيضا، ويترتب على هذه المقدمات أن الهويات والمصالح ليست حتمية، كما تركز على أهمية الثقافة والقيم والأفكار وتقرر أن هذه العوامل الأساسية هي التي يمكن الإعتماد عليها في تفسير أنماط القوة ومستوياتها أيضا، كما أن السلوك الدولي وتفاعل الدول لا يمكن حصره فقط بالمصالح القومية[70].

كما أن البنائية تعتمد على تأثير الأفكار مما يعني أن البنائية تولي أهمية كبيرة لمصادر التغيير، فهي تعتمد على الوعي الإنساني في الشؤون العالمية، ولذلك فالبنائيون لا يعتقدون بوجود واقع اجتماعي خارجي موضوعي معطى بعينه لأن الواقع الاجتماعي ليس وحدة مادية أو طبيعية أو شيء مادي خارج الوعي الإنساني، فالنظام الدولي غير موجود بالفطرة ولا يشكل نفسه بنفسه[71]

ولكن على الرغم من ذلك فإن البنائيين يشتركون في أنه لا الفرد ولا الدولة ولا مصالح الجماعة الدولية حتمية لكنها أبنية إجتماعية تتشكل من خلال تفاعل مستمر، فسلوك الدولة تشكله معتقدات النخبة والهويات والمعايير

[67] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 43

[68] خالد معمري، مرجع سابق، ص 363

[69] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص43

[70] يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص103

[71] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 615

الإجتماعية، والأفراد يصوغون ويشكلون ويغيرون الثقافة من خلال الأفكار والممارسات، كما أن الدولة والمصالح الوطنية هي نتاج الهويات الإجتماعية[72].

1-الفوضى الدولية:

تعد الفوضى **Anarchy** من الإسهامات الأساسية للبنائية، حيث يرى ألكسندر واندت في مقاله الصادر عام 1992 الموسوم بـ **الفوضى هي ما تصنعه الدول: البناء الاجتماعي لسياسة القوة** **Anarchy is what states make of it: The social construction power politics** بأن الفوضى في السياسة الدولية تبقى مجرد فكرة لكنها تكتسي القوة والتأثير عندما تعتقد الدول بوجودها[73]، فلا يوجد منطق للفوضوية متأصل بذاته أو عما ترغبه الدول أو تعتقده، فالفوضى هي ما صنعته الدول، وهي ليست حتما مرادفا لحالة الحرب، فالفوضى ليست جوهرا ثابتا بل تتخذ أشكالا متعددة ومختلفة، ذلك لأن الهويات الأنانية والمصالح المرتبطة أو المعبرة عنها هي في حقيقتها ناجمة عن التفاعل ذاته وليست سابقة له[74]، وعليه فإن واندت يفرق بين ثلاث أنواع من الفوضى الدول إلى بعضها البعض كأعداء فإن البنية الدولية مشكلة لفوضى هوبزية، ولما تنظر إلى بعضها البعض كمتنافسة فان البنية الدولية مشكلة لفوضى لوكية، وعندما تنظر إلى بعضها البعض كأصدقاء فإنها مشكلة لفوضى كانطية، ويرى" واندت"بأن هذه الثقافة الهوبزية المحددة للمصلحة القومية لم تعد موجودة في عالم اليوم باستثناء بعض الحالات الشاذة أو الظرفية[75].

كما ترفض البنائية تصورات ومقاربات الفوضى كما قدمها هوبز ولوك ويميلون الى تقبل المفهوم الذي قدمه كانط حول الفوضى وأهمية السعي بين الجماعات بما يحفز للتقدم نحو التعاون والسلام، ووفقا لهذه القناعة فإن الفوضى والحروب والصراعات ليست معطيات مسبقة بل نتاج البنية، وهي ليست بمعزل عن الممارسات المعززة لنمط أو بنية بذاتها من دون غيرها، فالأمن يصبح وفقا لهذا التحليل بنية إجتماعية تعتمد على التفاهمات بين الأفراد حينما تكون على قدر من عدم الثقة في نيات الغير ، هكذا تبرز أهمية الهوية القومية التي لها تأثير قوي ومتواصل مباشر في تحديد المصالح بما يلعب دورا محددا لسلوك الدولة الخارجي، وهو ما يلغي أية أهمية مبالغ فيها لعناصر الفوضى والقوة والطبيعة مثلما جادلت به المقاربات الأخرى[76].

---

[72] كارين أ. منغست وايفان م. أريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص 132 – 133

[73] عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري: مالي نموذجا، مرجع سابق، ص 60

[74] يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 102

[75] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 46

[76] يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص103

كما أن الفوضى ناجمة عن الهويات والأنانية والمصالح الذاتية، هذه الأخيرة تكون ثابتة ولا تتغير وهي بذلك لا تتضمن تلقائيا ذلك السلوك المصلحي الأناني للدولة مثلما يقرر الواقعيون، وأولئك الذين يرون هذا السلوك جزءا من النظام الدولي[77]، وهي ليست جوهرا ثابتا بل تتخذ أشكالا متعددة ومختلفة ، ذلك أن الهويات الأنانية والمصالح المرتبطة عنها هي في حقيقتها ناجمة عن التفاعل ذاته وليست سابقة كما يحاجج الواقعيون[78]، كما أن بنية المجتمعات الإنسانية تتشكل وتتحدد إستنادا إلى الأفكار والرؤى المشتركة أكثر من إستنادها إلى القوة المادية، والهويات والمصالح الذاتية للفاعلين تتحدد ويجري تعريفها وفقا لهذه الأفكار والرؤى ، كما أن هذه الهويات والمصالح ليست حتمية ، فضلا عن التركيز على الأهمية التي تكتسبها الثقافة والقيم والأفكار ، وتعتبر أن هذه العوامل الأساسية هي التي يمكن الإعتماد عليها في تفسير أنماط القوة.

وعلى الرغم من ذلك فإن البنائية لا تعتبر الدول كسجناء ضمن تركيبة فوضوية مؤكدين على أن بإمكان التفاعل الإجتماعي أن يقود الى الفوضى التعاونية **Cooperative Anarchy**، وعليه فلا وجود لشيء حتمي وثابت في السياسة العالمية، فكل شيء حتمي وثابت في السياسة العالمية، فكل شيء تذاناتي وبالتالي مجهول وغير يقيني[79].

أشكال الفوضى الدولية حسب ألكسندر وندت

	الواقعية	**الليبيرالية**	**البنائية**
الفواعل	زيادة القوة لضمان البقاء	تشجيع التعلم الاجتماعي من خلال المؤسسات (الأمم المتحدة)، الأفكار (الديمقراطية والرأسمالية الليبيرالية)	لا يمكن توقعه قبل عملية التفاعل الاجتماعي

[77] كارين أ. منغست وايفان م. أريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص 132 – 133

[78] يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 102

[79] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 140

الأهداف	الاعتماد على الذات لأنه لا توجد حكومة عالمية (الفوضى)، التعاون بين الدول لا يمكن الثقة به أو المراهنة عليه	المجتمع الدولي	الهويات والمصالح مكونة بشكل بينداتاني فاذا كانت هويات ومصالح الدول قد أنتجت على شكل تنافسي فهي تنافسية، وإذا كانت مصالح الدول قد أنتجت على شكل تعاوني فهي تعاونية
منطق الفوضى	نزاعي	تعاوني	الفوضى هي ما صنعته الدول منها

المصدر: محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 369

الجماعة الأمنية:

ضمن هذا السياق يبقى مفهوم الأمن تقليديا عسكريا يتعلق قبل كل شيء بالدول وفقا لكاتزنشتاين وإدلر، فضلا عن محاولة إحياء مفهوم **الجماعة الأمنية Communauté de sécurité** الذي طرحه كارل دويتش من خلال إعتقادهما بأن **الجماعة الأمنية التعددية communauté de sécurité pluraliste** تعني ببساطة جهة عبر وطنية تتكون من عدة دول ذات سيادة

"فالدول يمكن أن تصبح منتظمة ضمن مجموعة من العلاقات الإجتماعية التي يمكن أن تفهم بشكل صحيح على أنها جماعة ففي بعض الأوقات تقيم جماعة الدول هذه علاقات سلمية ما يمكنها من تشكيل جماعة أمنية وأحيانا أخرى لا فالجماعات الأمنية هي تطورات نادرة نسبيا، ومع ذلك فوجودها قد غيب مفهميا بسبب هيمنة النظريات الواقعية على الأمن الدولي"[80].

من جهة أخرى فقد أعلن كاتزنشتاين تبنيه موسعا وتقليديا للدراسات الأمنية فالشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية والاقتصادية، والقوة العسكرية لا تنفع ولا تكفي في تفسير الواقع الدولي، هناك

[80] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 136

محددات أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والإيديولوجية والهوياتية والتي لها القدرة على صبغ هوية النظام الدولي مستقبلا، فمتغيرات الهوية والخطاب السياسي والقيم الثقافية والحقائق وإدراكات صناع القرار تؤدي حسب البنائيين إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي[81].

كما تعطي البنائية أهمية قصوى لفعل اللغة **Speech Act** الذي يساعد صانع القرار أو الفاعلين على جعل قضية أو مسألة ما أمنية كون الخطاب السائد في المجتمع يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح، ويؤثر في السلوكيات والخيارات، فالتهديد أو العدو لا يعرف بمدى إرتباطه بالقوة العسكرية بقدر ما يرتبط أساسا بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته، بمعنى أن الأمن في المحصلة يحمل مدلولا اجتماعيا أكثر منه ماديا، وعنصر الإدراك الجماعي يتحكم دوما في تشكيل التهديدات وتوجيهها[82].

3–المعضلة الأمنية:

تنجم المعضلة الأمنية حسب البنائيون عن الغموض المفترض في السياسة الدولية بسبب أن الدولة يفترض أنها لا تعرف بدرجة كافية نوايا الدول الأخرى ترى البنائية أن الغموض ينبغي أن يعامل كمتغير وليس ثابت، فالهويات تحدد المعاني وبالتالي تقلل الغموض، فالمعضلة الأمنية اللانهائية النابعة من فوضى النظام الدولي وما يترتب عليها من سعي كل دولة بمفردها وراء مصالحها دون الأخذ في الإعتبار لمصالح الأخرين[83]، وترى بأنه يمكن تخفيضها والحد منها عبر معرفتنا بالهويات، ويفترض التصور العقلاني أن الفواعل تحس بالحاجة المستعجلة لحماية أنفسهم في مواجهة اللايقين الذي هو حسب البنائيين متغيرا وليس ثابتا، فإذا كانت الحقيقة الدولية مبنية إجتماعيا فإن كلا من العدو، التهديد والصراعات مبنية كذلك بكلتا العوامل المادية والمثالية، كما تعتبر البنائية بأن الدول تواجه معضلة ذات طبيعة خاصة تسمى المعضلة المعيارية[84].

---

[81] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص46

[82] نفس المرجع، ص47

[83] نصار الربيعي، مرجع سابق، ص 141

[84] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 140

الأمن من منظار النقدية – الإجتماعية:

يمكن القول بأن النظرية النقدية ليست في الواقع سوى تطويرا للفكر الماركسي، وهو ما يسوغ تسميتها بالماركسية الجديدة التي برزت على يد مجموعة صغيرة من المفكرين الألمان الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وعرفوا كجماعة بمدرسة فرانكفورت الوثيقة الصلة بمدرسة الإقتصاد السياسي الدولي وبشكل خاص في أعمال هابرماس[85].

وفي هذا الإطار يعتبر بيل ماك سويني **Bill McSweeney** أنّ الدراسات النقديّة للأمن تمثّل الدراسات" الأكثر تركيزًا "مقارنةً بالدراسات ما بعد الوضعية الأخرى للأمن، أمّا ستيف سميث **Steve Smith** فيعتبر أنّ النقد الذي تقدّمه هذه الدراسات للدراسات التقليدية للأمن" الأكثر دعمًا والأكثر تناسقًا"، فالهدف الأساسيّ للنقديين من دراساتهم هو فتح النّقاش حول معنى الأمن واحتمالات التفكير فيه بشكلٍ آخر وليس التأسيس لمدرسةٍ جديدةٍ للتفكير في العلاقات الدّولية[86].

ومن أبرز رواد النقدية الإجتماعية نجد تيودور أدورنو **theodore adorno**، ماكس هورخايمر **max horkheimer**، وهاربرت ماكيز **herbert marcus**، ومن بريطانيا كل من أندرو لينكلاتير **andrew linklater** وروبرت كوكس **robert coX** إضافة إلى مارك هوفمان **mark hoffmann**، والكنديين كايث كروز **Keith Krause** ومكايال ويليامز **Michael Williams** وريشارد واين جونز **Richard Wyn Jones.**

يرتكز التصور النقدي للسياسة العالمية على رفض القواعد والأسس التي بنيت عليها النظريات التقليدية (التفسيرية)، حيث يدرك النقديون بأن المعتقدات التي يحملها بعض المنظرين الواقعيين مثلا أثبتت إدعاءاتهم حول الحقيقة **Truth** والتي سوف تصبح جزءا من الأنماط، الإيديولوجية العالمية لشرعنة بعض الترتيبات العالمية، ودعم بعض الأجندات المزعومة للسيطرة، تكون ملائمة لتقديم الإيديولوجية متنكرة في شكل نظريات علمية، وعليه فإن مهمة النظرية النقدية هي إماطة هذا اللثام من خلال بناء مفاهيم ومعان أكثر عمقا وهو ما يبرر سعي النظرية النقدية الإجتماعية إلى تشكيل بناء مفهوماتي نظري صلب يقوم على أسس أنطولوجية وإبستمولوجية مغايرة لتلك المعتمدة وضعيا[87].

كما يشترك النقديون مع البنائيين في الفكرة البنائية التي عبّر عنها ألكسندر وانت **Alexander Wendt** حين إعتبر أنّ:"**الأفراد يصنعون المجتمع والمجتمع يصنع الأفراد، وأنّ بنى المجتمع الإنسانيّ هي محدّدةٌ أساسًا**

---

[85] يوسف محمد الصواني، مرجع سابق، ص 97

[86] حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مرجع سابق، ص 22

[87] عمار بالة، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مرجع، ص ص 29-30

بواسطة الأفكار المشتركة أكثر ممّا هي محدّدة بقوى مادّيةٍ، وإنّ هويات ومصالح الفاعلين تتحدّد بواسطة هذه الأفكار أكثر ممّا هي معطاةٌ من الطبيعة[88]"، لهذا تذهب بعض الطروحات إلى تسمية الدراسات النقديّة بـ "البنائية النقدية"، خاصّة في ظلّ الحضور القويّ لفكرة" البناء الإجتماعي للواقع" في طروحات النقديين.

كما يشاطر مارك هوفمان لينكلاتير في رغبته نحو خلق مجتمع ما بعد السيادة يقوم على أسس معيارية – أخلاقية، معتبرا أن الحركات الإجتماعية النقدية كفواعل أساسية في تغيير الحدود السياسية القائمة، تتحدى المسارات الإقصائية، وفي هذا السياق يقول مارك هوفمان:

"إن الأساس المعياري للنظرية النقدية موجود ضمنيا في بنية الفعل الإجتماعي

وفي الخطاب الذي تسعى لتحليله"[89].

لقد أكدت النظرية النقدية على أن التهديدات ليست على الإطلاق بموضوعية، أي أنها تتضمن معان ودلالات مختلفة عبر الزمان والمجتمعات عاكسة لهوية معينة بالإضافة إلى إبراز حدود الدولة والنظام الدولي الوستفالي في ضمان أمن الأفراد، وعليه فقد إهتم أصحاب هذه النظرية بكون الأمن إشتقاقيا فكما يرى كين بوث **ken booth** فإن:

فكرة أن الأمن مصطلح إشتقاقي أساسية بالنسبة لنظرية نقدية للأمن ... ومن الكافي

القول أن التعميق (حركة التعميق في التنظير النقدي للأمن) يتضمن الكشف

عن فكرة أن نتائج الأمن (سياسات، وضعيات...) تشتق من وقع

الفهوم المختلفة لميزة وهدف السياسة[90].

كما ترفض النقدية الإجتماعية مفاهيم الواقعية الجديدة كمفهوم الفوضى الأبدية للنظام الدولي، مفهوم التوازن في نظام الثنائية القطبية، مفهوم المصلحة الوطنية ومفهوم المأزق الأمني، معتبرة إياها مجرد مجموعة من المفاهيم الإفتراضية والأطروحات الفكرية بشأن الطبيعة السياسية للفاعلين وعلاقتهم بالسيادة فقط[91]،وخلافا للنظرة الواقعية، يعتقد منظروا المدرسة النقدية أن فوضوية النظام الدولي، الدولة الوحدوية والعقلانية، العقد الإجتماعي، معضلة الأمن وكذا الحروب الدولية هي بناءات تاريخية وإجتماعية، وعليه فعالم التهديدات يجب دراسته كبناء

[88]حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص21

[89]عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 610

[90]سليم قسوم، مرجع سابق، ص 151

[91]عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 608

إجتماعي مستخدمين التاريخ، الثقافة، الإتصالات، الإيديولوجيات، والعلاقات التي تنشأ بين هذه الأبعاد في تحليله[92].

إن نقطة الإنطلاق إذًا بالنسبة للدّارسين النقديين للأمن هي البحث عن كيف يبنى التهديد ويعرّف؟ فعلى غرار الأمنيين الموسّعين، يرى هؤلاء أنّ الأمن ليس واقعًا موضوعي كما في الطرح الواقعي بل هو بناءٌ إجتماعيّ يصنع عبر عمليّةٍ خطابيّةٍ لغوية **Speech Act** وعليه، إذا كانت السياسات الأمنيّة نتيجةً لخيارات سياسيّةٍ وتدابير إجتماعيةٍ من طبيعةٍ عارضةٍ وغير ثابتةٍ، فهذا معناه أننّا يمكن أن نغيّرها، فالأمن كما يقول كان بوث **Ken Booth** ليس ذاتيا ولا موضوعيا" الأمن هو ما نفعله ...إنهّ ظاهرةٌ تنشأ تذاتانيًا تقدّم مختلف [...] الخطابات حول السياسات آراءً وخطاباتٍ مختلفةً حول الأمن "، معنى هذا أنّ التغيّر في هوية الفاعلين يؤثرّ على المصالح، وهو ما يؤثر على سياسات الأمن القومي/الوطني[93]

غير أن معرفة كيفية بناء موضوع الأمن في حد ذاته هي مسألة ملازمة للخطاب حول التهديدات يعكس بناء سياسيا، بمعنى استجابته للمصالح والقيم والمعايير المكونة لهوية النخبة التي لها السلطة في تأمين مجال أو مسألة معينة وكذا تحديد العدو، من هذا المنطلق يقوم الخطاب بشرعنة والدفاع عن هوية الدولة بخلق ثنائية نحن والأخر وبهذا يكون الخطاب هو الموضوع الذي يجب تأمينه[94].

وهي بذلك تكون قد رسمت لنفسها إطارا نظريا للعلاقات الدولية، تسعى من خلاله النظرية النقدية إلى إقامة نظام دولي على أنقاض النظام الدولي القائم على مركزية الدولة كوحدة تحليل أساسية، حيث أنه على عكس الواقعيين الذين ركزوا إهتمامهم على الدولة كموضوع مرجعي للأمن فإن النظرية النقدية تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي له، حيث أن العمل على حماية الإنسان أو الجماعة البشرية بصورة أشمل تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل وإستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل**Global World Security** والأمن الإنساني **Human Security** وهما المفهومان الأساسيان اللذان تقترحهما النظرية النقدية الإجتماعية في إطار الدراسات الأمنية، وعلى حد تعبير باري بوزان، فإن الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة[95].
وفي هذا الإطار يعتقد كل من كيث كروز **keithe krause** وميكائيل وليامز **Michael C .Williams** أن أمن الأفراد يمكن دراسته على ثلاث مستويات مختلفة: كأشخاص ، كمواطنين وكأعضاء في المجتمع والإنسانية ، ففيما يتعلق بالأشخاص ، فالدولة تتبدى على أنها لا تستطيع إحترام الحقوق الأساسية للأشخاص ، الحريات الشخصية

---

[92] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 150
[93] حسام حمزة، مرجع سابق، ص23
[94] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 150
[95] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 34

ولا حتى ضمان المصادر الغذائية الضرورية ، أما فيما يخص أمن المواطنين فإن الدولة ومؤسساتها يمكن أن تشكل التهديد الأساسي لأمن الأفراد ، وأخيرا كون الأفراد أعضاء في الجماعة الإنسانية ، فإن الدولة غير قادرة على حمايتهم في مواجهة القوى الشاملة كالتدهور البيئي والاقتصادي إذا لم تشكل هي ذاتها تهديدا شاملا للبيئة بواسطة أسلحتها النووية والكيميائية[96].

من أجل هذا، إنشغل النقديّون بتغيير السياسات الواقعيّة الموجودة القائمة على المرجعيّة الدولتيّة، وأوّل ما يثبت إنشغالهم هذا هو إقتراحهم رؤيةً جديدةً للأمن مرجعيّتها الأساسيّة هي الأفراد والشعوب، فهم لم يرضوا بتوسيع بسيطٍ لهذا المفهوم، فحسب رأيهم" التفكير الجديد في الأمن ليس توسيعًا للموضوع فحسب (توسيع أجندة القضايا إلى قضايا غير عسكريّةٍ)، لأنّ الاعتماد البسيط على تشكيلةٍ واسعةٍ من التهديدات لوجود ورفاهيّة الانسانيّة [...] لا يحدث نقلةً في الدراسات الأمنيّة وإهتماماتها التقليديّة "، لذا ذهب النقديون إلى حدّ جعل الإنسان وليس الدّولة أو المجتمع الوحدة المرجعيّة الأساسيّة للأمن، بل أبعد من هذا، تذهب الدراسات النسويّة كتيّار من تيّارات النظرية النقديّة إلى حدّ جعل" النساء"موضوعًا للأمن، وهو ما تثبته طروحات سينثيا أونلو **Cythia Enloe** وآن تيكنر**Ann Tickner** .[97]

كما أن النظام الدولي مبني إجتماعيا وليس ماديا، وبنية هذا النظام هي التي تحدد سلوكيات الدول إما تعاونا أو تنافسا، وبدوره هذا السلوك يتبع الطريقة التي تفكر بها الدول، أي أنه متغير تابع لعنصر الإدراك، بالإضافة إلى عنصر المعرفة بين الدول وخبرة التعاطي مع حالات التفاعل، وهنا تظهر أهمية عوامل أخرى غير القوة والفوضى في فهم الأمن الدولي وهي الأفكار والقانون والمؤسسات والمعرفة، كلها عوامل تفيد في تشكيل النظام الدولي ومساراته التفاعلية[98].

وبالمقابل قد قدم ألكسندر واندت **Alexander Wendt** مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية وهو" الجماعة الأمنية " كبديل مؤسسي لحالة الفوضى الدولية، عن طريق سياسات الطمأنة التي تساعد على تحقيق بنية للمعرفة تستطيع أن توجه الدول نحو تشكيل" جماعة أمنية "تتمتع بقدر أكبر من السلام أي أن المعرفة هي إنعكاس لرغبات الإنسان وهنا يظهر مفهوم الإنعكاسية **Reflexivility** في المنهجية المابعد وضعية وفي النظرية النقدية[99].

كما يرفض النقديّون المسلّمات الواقعيّة حول الأمن على غرار الأمنيين الموسّعين، ويؤكّدون على ضرورة توسيع هذا المفهوم نحو مجالاتٍ غير عسكريّةٍ، من جهةٍ لأنّ السباق نحو التسلّح كما يرى كين بوث المتولدّ عن المعضلة

---

[96] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 151

[97] حسام حمزة، مرجع سابق، ص23

[98] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 34

[99] نفس المرجع، ص 34

الأمنية بين الدول أصبح يشكّل عبئًا أثقل يومًا بعد يوم على إقتصاديات الدول ولم يؤد إلاّ إلى إنتاج مستويات عاليةٍ جدًا من قدراتها العسكرية التدميرية دون أن يرفع من الأمن؛ ومن جهة أخرى" لأنّ التهديدات اليومية المؤثرة على حياة ورفاهية أغلبية الشعوب والأمم [...] لا تنجم غالبًا عن القوات المسلّحة للدول المجاورة، بل من الركود الإقتصاديّ، من الجور السياسيّ، من ندرة الموارد، من المواجهات الإثنيّة، من تدمير البيئة، من الإرهاب، من الجريمة والأمراض[100].

الأمن والإنعتاق: الفرد كموضوع مرجعي للأمن

بعد تفكك الإتحاد السوفيتي تصاعدت الفكرة الطامحة إلى إنشاء" دولةٍ عالميّةٍ "أو" دولة قانون دوليّ "المستوحاة من الفكر الإيتوبي لكانط، والقائمة على ظهور مجموعةٍ كوسموبوليتانية أخلاقيّةٍ تحترم وتدافع عن حقوق الإنسان، وقد تدّعم هذا الطموح بإرادةٍ في تأسيس محكمةٍ جنائيّةٍ دوليّةٍ سنة 1995، والتي سبقها إنشاء محكمتين جنائيّتين دوليّتين الأولى **TPIY** خاصّة بيوغسلافيا سنة 1993 والثانية **TPIR** خاصّة برواندا سنة 1994.

غير أن حجم الفظائع الإنسانية أكّدت خياليّة هذه الفكرة لهذا لم يعمّر مفهوم الأمن كإنعتاقٍ طويلاً وفقد طابعه العمليّ بعد أن فقد سنده في الواقع، وسرعان ما ترك مكانه لمفهوم" الأمن الإنسانيّ "الذي إستحدث كمفهومٍ جديدٍ ضمن مفاهيم العلاقات الدّوليّة، حيث كان أول إستعمال رسمي له في عام 1994 في تقرير صادر عن برنامج التنمية للأمم المتحدة الذي حرره كل من الباكستاني محبوب الحق **Mahbub Alhuq** والهندي أمارتيا سن **A.Sen**[101].

يعتقد أنصار النظرية النقدية بأن الوحدة المرجعية هي الفرد أو الإنسان، حيث يرتكز مفهوم الأمن الإنساني على إتخاد الفرد وحدة التحليل الأساسية وذلك في سياق ما أصبح يواجه أمن الأفراد من مصادر التهديد التي لم تعد الدولة المسؤول الوحيد عليها حيث يعرف الأمن الإنساني وفقا لـ ليود أكسوورثي **Lioyd Axworthy** وزير الخارجية الكندي السابق بأنه:

"حماية الأفراد من التهديدات المصاحبة وغير المصاحبة بالعنف،

إنه يتعلق بوضع أو بحالة تتميز بانتفاء المساس بالحقوق

الأساسية للأشخاص، بأمنهم وبحياتهم"[102]

---

[100] حسام حمزة، مرجع سابق، ص23

[101] سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 126

[102] سليم قسوم، مرجع سابق، ص ص 151-152

كما تعرفه الباحثة خديجة عرفة محمد بأنه:

"السعي لتحقيق أمن الأفراد وذلك من خلال الإصلاح المؤسسي، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال إصلاح المؤسسات الأمنية التقليدية، بما يمكنها من إقتراب إنساني في التعامل مع المشكلات الأمنية، وكذا إنشاء مؤسسات أمنية جديدة تعنى بالأساس بوضع السبل الكفيلة بحماية جوانب حياة الأفراد كافة، هذا بالإضافة إلى البحث في السبل الملائمة لإلزام الدول بتنفيذ تعهداتها القانونية المنصوص عليها في الإتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان"[103].

ويقوم مفهوم" **الأمن الإنسانيّ** "على فكرة الأمن المستدام الذي يسعى بالدّرجة الأولى إلى توفير حمايةٍ لصالح الشعوب وليس لصالح أقاليم الدّول، فالأمن الإنسانيّ يرتبط قبل كلّ شيءٍ بإشباع الحاجات الأوّليّة للأفراد ويتجاوز الأولويّة الممنوحة من طرف الدول لإمكانيّاتها الدفاعيّة على حساب أمن أفرادها، وقادت هذه الفكرة إلى تحوّلاتٍ جذريةٍ في صياغة السياسات العالميّة لأنّها تقتضي إعطاء الأسبقيّة لحاجات أمن الأفراد قبل الدفاع عن مصالح الدّولة[104].

كما يعتبر مفهوم **الأمن الإنساني** أن الإنسان هو الموضوع المرجعي للأمن، والدولة هي وسيلة لتحقيق هذه الغاية، وبالتالي الإنتقال من المستوى الدولتي إلى المستوى الفردي للأمن، وذلك بإعتبار أن الدولة تراجعت قدرتها في مواجهة التحديات الجديدة التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة، إضافة إلى أن الإهتمام بمسألة الأمن الإنساني يرجع إلى تدفقات الهجرة القادمة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية، وهو ما يؤدي عادة إلى خلق توترات إجتماعية وإلى تنامي الصدامات داخل الدول والمجتمعات، فتتحول الدولة إلى وسيلة لحماية أمن الأفراد والمؤسسات الحكومية في المناطق المزدهرة من تدفق المناطق الفقيرة[105].

وعليه يكون الأمن عند النقديين هو عبارة عن بناء إجتماعي مرادف للإنعتاق**Emancipation** والتحرر، جاء كفكرة مضادة للنظريات الأمنية التفسيرية لما قبل نهاية الحرب الباردة ومسايرة مع تطورات العولمة ومتطلبات النظام الدولي الجديد، حيث يعرفه كين بوث بأنه:

"كخطاب للسياسة، يسعى الإنعتاق إلى حماية الناس من الجور والقيود التي تحد من تنفيذهم لما إختاروه بحرية بالتوافق مع حرية الأخرين، إنه يمنحنا إطارا ثلاثيا للسياسة، كمرسى فلسفي للمعرفة،

[103] خديجة عرفة محمد، مفهوم الأمن الإنساني، سلسلة مفاهيم: الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد13، جانفي 2006، ص25

[104] حسام حمزة، مرجع سابق، ص25

[105] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 35

نظرية لتطور المجتمع وممارسة لمقاومة الظلم فالإنعتاق[إذا] هو فلسفة ونظرية وسياسة لإكتشاف الإنسانية"[106]

أبرز هذه التحوّلات هو ظهور مفهوم" التدخّل الإنساني"، إذ" تلفت عقيدة الأمن الإنسانيّ الإنتباه إلى أنهّ يُسْتَلْزَمُ تطبيق (في ظروفٍ معينة) حقّ تدخّل إنسانيّ في الشؤون الداخليّة للدول والذي يمكن أن يأخذ شكل هجوماتٍ عسكريّةٍ "، وعليه، فإنّ الأمن الإنسانيّ يكرّس في جزءٍ منه إرادةً دوليّةً للتدخّل ترتكز على الإعلان العالميّ لحقوق الانسان لسنة 1948 ، وبالتالي إحتمال تقويض مبدأ إحترام السيادة الدولتيّة، فالدّولة التي لا تستطيع حماية مواطنيها من المحتمل أن يُحَلَّ محلّها لضمان هذه الحماية من منظار الأمن الإنسانيّ إذاً، كلٌ من مفهوم الأمن كإنعتاقٍ والأمن الإنسانيّ يعتبر أنّ أمن أغلبيّة البشر" مهدّدٌ أكثر بسياسات ومحدوديّة حكوماتهم الخاصّة وليس بالطموحات النابوليونية لجيرانهم "، إنّه الأكثر إحتمالاً بالنسبة لأغلبيّة النّاس أن يكون شعورهم باللا أمن متولدًّا أكثر عن الخوف الذي تتسبّب فيه الحياة اليوميّة وليس عن أحداثٍ عالميّةٍ فضيعةٍ[107].

---

[106]سليم قسوم، مرجع سابق، ص 153

[107]حسام حمزة، مرجع سابق، ص25

مدرسة ويلز Welsh School لدراسات الأمن النقدي:

يعد كين بوث **Ken Booth** من أبرز مفكري مدرسة ويلز لدراسات الأمن الدولي، حيث تحاول هذه الأخيرة تعميق مفهوم الأمن من خلال إضافة وحدات مرجعية فوق قومية وما دون دولاتية، حيث يرى كل من كين بوث وهوركهايمر ضرورة توسيع مفهوم الأمن ليضم التهديدات التي تحد من حرية الإنسان وإنعتاقه، وليس فقط التهديدات التي تمس أمن الدولة، فالتهديدات غير عسكرية مثل الفقر والتدهور البيئي، خرق حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وعدم المساواة بين الدول وداخلها، هي تهديدات تتجاوز أخطارها حدود الدولة وتهدد الإنسانية جمعاء[108].

وبالمقابل يعتبر واين جونز بأن إلهامات المدرسة النقدية مستمدة من أعمال كل من غرامشي ومنظري مدرسة فرانكفورت (هابرماس، هوركايمر، هونث) هذا الربط أنتج حسب واين جونز مجموعة معينة من المضامين: النظرية، والمنهجية، والمعيارية، حيث تستلزم هذه المضامين توسيع وتعميق وإمتداد وتركيز للدراسات الأمنية حيث يشير التوسيع إلى مفهمة الدراسات الأمنية لتتضمن مجموعة من القضايا تتجاوز القوة العسكرية، أما التعميق فيتضمن مقاربة نظرية للأمن تربط فهمنا للأمن بالفرضيات الأساسية حول طبيعة الحياة السياسية أين تظهر الدول ونظام الدولة كإستجابة طبيعية، فالإمتداد يشير إلى توسيع أجندة الدراسات الأمنية ليس فقط لإدراك تعدد القضايا ولكن لتعددية الفواعل على غرار الدولة أكثر الموقع عمقا للاأمن ، حيث تدعي الدراسات الأمنية النقدية تبني مقاربة للأمن تركز على إنعتاق الأفراد كهدف معياري[109].

إن موجة التحليل الأولى التي شكلها طلاب مدرسة ويلز لدراسات الأمن النقدي كانت بهدف تعميق فهمنا للأمن بكشف السياسة من خلال المفاهيم العلمية والأجندات السياسية ما يسمح للمحللين من إماطة الصفة المركزية عن الدول، والنظر في مرجعيات فوق وتحت دولاتية، أما موجة التحليل الثانية فقد سعت إلى توسيع فهمنا للأمن لأجل الإهتمام بجملة من التهديدات والأخطار التي تواجه مجموعة من الوحدات المرجعية، وبهذا يكون طلاب مدرسة ويلز لدراسات الأمن النقدي قد قاموا بتسييس الأمن **Politicize Security** بدلا من أمننة القضايا **Securitize Issues** .[110]

كما ترتكز مدرسة ويلز على الأعمال التي قدمها كين بوث وريتشارد واين جونز وتبنيهما لإعتبار:

---

[108]سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015، ص66

[109]مصطفى دلة أمينة، الدراسات الأمنية النقدية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات استراتيجية، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013 ، ص 90

[110]سليم قسوم، مرجع سابق، ص 154

" الموضوع الرئيسي للدراسات الأمنية يجب أن يكون إنعتاق الأفراد"[111]

لقد جادل كل من بوث وهوركهايمر بضرورة توسيع مفهوم الأمن ليضم كل تهديد من المتوقع أن يحد من إنعتاق الإنسان وحريته، وبهذا يكون المفهوم النقدي للأمن شاملا وأكثر عمقا لكونه يتشكل من تهديدات شاملة تتطلب إستجابات شاملة وغير مقتصرة حصريا على الدولة، وتوسيع الأمن النقدي إنطلاقا من البحث عن فهم التهديدات المبنية إجتماعيا وتاريخيا والمتحولة في المكان والزمان ، حيث أنه وإن كان الأمن في صورته العسكرية/ الدولاتية لا يزال يحتفظ بكامل مزاياه ضمن نموذج النظام الدولي الوستفالي ، فإن العديد من التهديدات غير العسكرية كالفقر ، اللامساواة بين الدول وداخلها ، التدهور البيئي والإيكولوجي ....تتجاوز أخطارها حدود الدول مهددة بذلك مصير الإنسانية ومتجاوزة قدرة الدولة الواحدة على مواجهتها[112].

كما أشار كين بوث إضافة إلى فكرة الإنعتاق (ذات الجذور العميقة في النظرية النقدية) إلى تأثّره بالباحثين في معهد أبحاث السلام من أمثال :كينيث بولدينغ **K.Boulding** يوهان غالتونغ **Y.Galtung** وريتشارد فالك **R.Falk** لتركيزهم ليس فقط على تحقيق الأمن السلبي الذي يعني غياب الحرب، ولكن على فكرة الأمن الإيجابي أي تحقيق العدالة الإجتماعية والإقتصادية كوسيلة لتحديد الأسباب الضمنية للنزاعات ، كما فتح هذا النقاش ووضع في الواجهة قضايا كالرفاه الإقتصادي والصحة والإستقرار البيئي موازاة مع التركيز على القضايا العسكرية كالأسلحة النووية[113].

ويمثل الإنعتاق حسب كين بوث قلب النظرية النقدية للأمن العالمي، ويقصد بالإنعتاق عموما في هذه النظرية الحرية من جميع القيود التي يمكن أن تعيق الأفراد والشعوب من تجسيد خياراتهم، فهو السعي نحو تحقيق الرفاهية المادية والعيش الكريم، والتحرر من قيود الطبيعة والندرة والحرية من الجهل والخرافات، وهو يسعى إلى العدالة والحرية من الإستبداد بمختلف أشكاله السياسي والإستغلال الاقتصادي[114].

[111] مصطفى دلة أمينة، الدراسات الأمنية النقدية، مرجع سابق، ص 89
[112] سليم قسوم، مرجع سابق، ص ص 154-155
[113] مصطفى دلة أمينة، مرجع سابق، ص 90
[114] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 90

تصورات الجندر وما بعد الحداثة عن الأمن:

1-التصور النسوي للأمن:

واجهت العلاقات الدولية مقاومة شديدة من طرف شريحة واسعة من المجتمع تسمى "نساء" في سبيل فتح أبوابها للتحدي الذي فرضته النسوة المتمحورة في بلورة نظرية نسوية تهتم بالجنس في العلاقات الدولية**Gender** ، وكان ذلك التحدي ناتجا عن عدم منح العلوم الإجتماعية أهمية لمتغير الجنس وإستمرت في تجاهله، وهو ما منح الفرصة في أواخر الثمانينات للأصوات النسوية النقدية لإقحامها في دراسة العلاقات الدولية[115].

إذا برزت الأدبيات النسوية بقوة في مجال العلاقات الدولية في التسعينات، وقدمت إسهاماتها النظرية من قبل باحثات من أمثال" سيلفيستر **Christine Sylvester** وويتورث **Sandra Whitworth** وتيكنر **Tickner Ann J** و"توربن **Jennifer Turpin** قدمت النسوية أعمالا مختلفة ومتنوعة فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، ولكنها تتفق فيما بينها في الفكرة الأساسية التي مفادها أن النوع **Gender** تشكل قضية في فهم كيفية سير العلاقات الدولية وبشكل خاص في القضايا المتعلقة بالحرب والأمن الدولي[116].

رغم إختلاف إتجاهات النظرية النسوية وتشعبها، فإنها تتقاسم معظم الإفتراضات الأساسية للنظرية النسوية المتعلق بالأهمية القصوى للجنس **Gender** في فهم ومعرفة السياسة العالمية حيث تعتقد بأن:

"الرجال وليس النساء هم من كتبوا نظريات العلاقات الدولية وأصبحوا بالتالي يراقبون صناعة القرار فالواقعية مثلا تعتبر في نظر النسويين والنسويات نظرية جنسية لأنها قائمة على الجنس الذكري وأسست من قبل الرجال لوصف وتفسير عالم عدواني من الدول وغير مراقب من قبل الرجال وعلى هذا الأساس ترى النظرية النسوية أن السياسة العالمية ستكون أقل تنافسية وأقل عنفا إذا تمكنت النساء من الوصول أو السيطرة على مواقع القوة خاصة قوة الدولة المرتبطة بالمعرفة، ولتحقيق هذا الهدف تواصل هذه النظرية مجهوداتها متبنية مواقف فلسفية نظري على غرار ما يسمى بالنظرية النقدية"[117]

[115] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 623

[116] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص464

[117]عمار حجار، السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جوان 2002، ص 33

إن كل التيارات الفكرية للنظرية النسوية تؤكد على تهميش دور ومكانة المرأة في السياسة العالمية ونتيجة لذلك حاولت منظرات وجهة النظر النسوية تفكيك مجالات العلاقات الدولية وتقويض أسسها ومبادئها من خلال إعادة تقويم نظرة توماس هوبز حول حالة الطبيعة كونها حسبهن اللبنة الأساسية للنظام الدولي القائم على الدولة، أما بعض المنظرات ضمن النزعة النسوية التجريبية فقد قدمن دراسة نسوية حول النساء وإقتصاد الميزانية العسكرية يوضحن فيها مساهمتهن الفعالة في تسيير وإدارة شؤون التعاون الدولي وإرساء قواعد السلم والأمن العالميين[118].

كما أن الإلتزام النسوي بالهدف الإنعتاقي والتحرري من أجل إنهاء تبعية المرأة متسق مع التعريف الموسع للأمن الذي يجعل من الفرد المنتمي إلى بنيات إجتماعية واسعة ، من هذا المنطلق تسعى الدراسات النسوية إلى فهم كيف أن أمن الأفراد والجماعات معرض للخطر من طرف العنف الجسدي والهيكلي على جميع المستويات[119]،حيث تجادل بعض الباحثات النسويات بأن الفرضيات الجوهرية للواقعية تلك المتعلقة بالفوضى الدولية وسيادة الدولة تعكس وبشكل خاص الطريقة التي يتعاطى ويتفاعل بموجبها الرجال من العالم، ووفقا لهذه الرؤية فإن النظرية الواقعية تعبر عن المشاركين من الرجال في صنع السياسة الخارجية ومبدأ سيادة الدولة وإستعمال القوة العسكرية[120].

لذلك فقد حاولت أن تيكنر **Ann J Tickner**أن تتحدى الإتجاهات النظرية الكبرى، ولاسيما منها الواقعية بتوجيهها إنتقادات لاذعة لها وإعادة صياغتها لمبادئ الواقعية الكلاسيكية الستة من وجهة النظر النسوية، لكي تثبتن جدارتهن جنبا إلى جنب مع المنظرين الرجال وكانت صياغتها لهذه المبادئ على النحو التالي[121]:

1–الموضوعية مرتبطة بالذكورية، وبالتالي فإن القوانين الموضوعية هي بالضرورة جزئية،

2–المصلحة الوطنية هي مفهوم متعدد الأبعاد، وبالتالي لا يمكن تعريفها فقط بمفهوم القوة،

3–تعريف القوة بالهيمنة والمراقبة هو تعريف محدود وذكوري،

4–أنه من الإستحالة بمكان ومن غير المستحسن فصل الأخلاق عن الممارسات والسلوكيات السياسية،

5–الهدف هو التركيز على القواسم المشتركة للطموحات الإنسانية المتعلقة بتخفيف حدة الصراع وتعزيز الروح الجماعية،

---

[118]عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص 626-627

[119]سليم قسوم، مرجع سابق، ص 157

[120]أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص465

[121]عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص 627-628

6–المجال العام ليس مستقلا، مدعيا بأنه من الضرورة بمكان إبعاد إهتمامات وإسهامات النساء

وعلى غرار أن تيكنر **Ann J Tickner** حاولت صاندرا ويتوارث **Sandra Whitworth** أن تنظر للجنس/ النوع من خلال إستعمال مقتربات نظرية موجودة فهي لا تحاول إقحام النساء في العلاقات الدولية لأنهن في إعتقادها موجودات أصلا فيها، وإنما تسعى للتنقيب عن أسباب إستمرار التنظير والتأريخ للعلاقات الدولية في تدعيم الغياب الخرافي للنساء، وهي في ذلك تتهجم على الأنطولوجية الواقعية لأنها تقف في نظرها حجرة عثرة أمام أي تحليل للعلاقات الدولية يقوم على أساس الجنس/النوع[122]، وبالمقابل ترى صانتيا أونلو أنه إذا كان للتحليل النسائي تأثيرا بسيطا على السياسة الدولية فإن ذلك راجع إلى تجاهل وإغفال متغير الجنس/النوع في دراسات العلاقات الدولية، ولذلك فهي تدعو المنظرين في العلاقات الدولية إلى ضرورة أخذهم بعين الإعتبار التجارب النسوية بجدية إن أرادوا أن يتحصلوا على تفسير وفهم واسعين حول كيفية إدارة وتسيير الشؤون الدولية[123].

لقد سعت النظرية النسوية في مجال الأمن الدولي إلى البحث كيف تكون الدولة مشاركة في حالة اللاأمن الموجه نحو مواطنيها ، كما قامت بطرح إستفهامات مهمة حول الطريقة التي جعلتنا في مجموعنا نعتبر الدولة الحكم النهائي المقرر للأمن والحرية ، غير أن المقاربات النسوية لا تقتصر على النساء فقط في تحليل الأمن ، ولكنها تدمج النوع من أجل فهم كيف أن بعض المعايير الأنثوية والذكورية تؤثر في تصور ماهية الأمن ، كما يساعد أيضا في توضيح مسألة إعتبار أصوات النساء في أغلب الأحيان غير مشروعة ومسموح بها في المسائل المتعلقة بالأمن القومي[124].

---

[122] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 629

[123] نفس المرجع، ص 629

[124] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 158

2-تصورات ما بعد الحداثة للأمن الدولي:

تعتبر ما بعد الحداثة نظرية إجتماعية تجد أصولها عند مجموعة من الفلاسفة الفرنسيين الذين رفضوا فلسفة الوجودية التي كانت مهيمنة في فرنسا في أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينات من القرن العشرين، ولكن ولوج ما بعد الحداثة عالم العلاقات الدولية لم يتم إلا مع أواخر الثمانينات من القرن الماضي، وهي تمثل إحدى النظريات الهامة في المحاورة الثالثة، حيث يطلق عليها رونالد بلايكر صفة التحول الجميل **the Aesthetic turn** [125]،كما يعود الإستخدام الأول لمصطلح ما بعد الحداثة إلى الثلاثينيات من القرن العشرين في نص كتبه الإسباني فريديريكو دي أونيس إلا أنه إستخدم بصورة منهجية في حقل الدراسات النقدية الأمريكية في كل من كتابات :ارفنغ هاو، هاري ليفين، ليزلي فيدلر، وقد ظهر هذا المصطلح في البداية في ميدان الهندسة المعمارية (العمارة والفنون) ثم إنتقل وإمتد إلى حقول معرفية أخرى منها حقل العلاقات الدولية[126].

ويعتبر كل من دريدا، **Derrida** فوكولت **Foucault** بارتز باودريلار **Baudrillard** ليوتارد **Lyotard** والى جانب كل من فوكولت **foucault** ولاكان **lacan** وكريستيفا **kristeva**، **baudrillard** أصحاب إسهام مركزي في هذا المجال[127]، كما تبرز أسماء أخرى ساهمت وبدرجات متفاوتة في تطوير أسس هذه النظرية، لكن رغم هذا الإمتداد والتجذر فإن بروز ما بعد الحداثة كنظرية في حقل العلاقات الدولية تدعم مع أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، بعد ترجمة كتاب "**الوضع المابعد الحداثي** "لجون فرانسوا ليوتار إلى الإنجليزية عام1984 ويعد كتاب العلاقات التناصية/ الدولية من تأليف كل من جيمس دار دريان **James Der Derian** ومايكل شابيرو**Michel Shapiro** جامعا لكل قراءات وأفكار ما بعد الحداثة للسياسية الدولية، ومن بين أهم المفكرين المساهمين في بلورة هذه النظرية[128].

كما تنطلق ما بعد الحداثة كبناء نظري معقد من إفتراضات أساسية تعتمد على إعادة النظر في مفاهيم كالتنوير، الحداثة، العلم، العقل، ...وفي ذات السياق فإن جيم جورج **Jim George** يعتقد بأن ما بعد الحداثة:

"تعد صياغة المسائل والقضايا القاعدية (الأساسية) للإدراك الحداثي، لا بالتركيز على الفاعل ذي السيادة (مثل الكاتب، الدولة المستقلة) أو الموضوع (العالم، النص المستقل)

---

[125]عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 618

[126]خالد معمري، مرجع سابق، ص 107

[127]عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 619

[128]جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 36

بل على الممارسات التاريخية الثقافية واللغوية التي ضمنها يبنى الفاعل والموضوع (النظرية والممارسة والأفعال والقيم) "[129]

كما تعتمد ما بعد الحداثة على تحليل الخطب والتناص **intertextuality**، وفي هذا الصدد يسعى ما بعد الحداثيون إلى بناء تصور مفيد للعلاقات الدولية يصلون من خلاله إلى الحقيقة **truth** التي تتشكل من خلال اللغة، حيث أن توظيف مفهوم التناص يعني منح اللغة الدور المركزي في إستيعاب وإدراك الواقع الدولي، وهو ما يعبر عنه لاسي **j.w.lacey** بقوله:

"أفضل مجاز للحقيقة هو النص"[130]

كما تدعو عقيدة" التناص"، من خلال ما بعد الحداثة إلى ضرورة تضمين الخطاب في العلاقات الدولية" أصواتا كثيرة ومتعددة"، حيث أن توظيف هذه العقيدة يعني إعطاء دور أساسي للغة في فهم وإدراك العا لم الإجتماعي أو الواقع، وعلى هذا الأساس يعتقد ما بعد الحداثيون أن اللغة لا تعكس الواقع، بل الواقع يبنى ويصاغ من خلال إستعمال اللغة في مسار لا نهائي من التفسير[131].

كما أنه ليس صحيحا القول وفقا لما بعد الحداثة بإمكانية بناء مؤسسات عادلة تعامل الجميع بمساواة وبدون تمييز، وهو ما يؤسس لرفض كل سرديات الواقعية الجديدة والليبيرالية الجديدة ولمنطلقاتهما وخلاصاتهما النظرية والمنهجية أيضا، ووفقا لها فلا معنى أو أهمية لكل النظريات والتفسيرات بما فيها الواقعية الجديدة وإفتراضها ثبوت بنية السياسة الدولية فالعلوم الإجتماعية ليست محايدة بل إنها تاريخية، ثقافية وسياسية ومنحازة بالنتيجة، فالمسألة تتعلق بحقيقة كون كل نظرية تقرر ما يناسبها وتعده حقائق بينما ليس هناك موقف محايد أو مستقل يمكن بواسطته تقدير أي الإدعاءات الإمبريقية المتنافسة هو الأفضل والأصح، حيث لا مجال للقول بالحقيقة الموضوعية، فكل ما له صلة بالبشر هو ذاتي بإمتياز[132].

وفي هذا الإطار يرى دريدا **Derrida** بدوره أنه توجد حقائق منفصلة وليس حقيقة كلية حيث يقول:

"إن حقيقة الأمر أنه لا يوجد شيء يسمى الحقيقة في ذاتها، فالحقيقة يستحيل الوصول إليها، باعتبار أن العقل لا يمكنه محاكاة الواقع، وهو ما دعا نظرية ما بعد الحداثة إلى رفض إحتكار الحقيقة "[133]

---

[129] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 158

[130] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 619

[131] عمار حجار، مرجع سابق، ص 38

[132] يوسف محمد الصواني، مرجع سابق، ص 100

[133] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 38

بداية، إنطلق منظري ما بعد الحداثة الدولية من فرضية الإرتباط الوثيق بين القوة والمعرفة لميشال فوكو لإعادة النظر فيما إعتبرته النظريات التقليدية" حقائق موضوعية "في العلاقات الدولية من خلال توضيح كيف أن المفاهيم والإدعاءات المعرفية التي هيمنت على الحقل تتوقف إلى حد كبير على علاقات القوة الخاصة، حيث أن كل قوة تتطلب معرفة، ككل معرفة تعتمد على علاقات القوة الموجودة وتعمل على تدعيمها[134].

وفي هذا الصدد، يرى المفكر الأمريكي الماركسي فريديريك جيمسون **Fridirik Jimpson** في كتابه" :ما بعد الحداثة أو المنطق الثقافي للرأسمالية في مرحلتها الراهنة **Post-Modernisation or The Cultural Logic of Capitalism in its Contemporary Phase**:" **أن الأفكار التي تدعو لها نظرية ما بعد الحداثة هي بنية فوقية، ورؤيتها النقدية للنظريات التفسيرية التقليدية هي تعبير عن إفلاس هذه النظرية، ومع ذلك فهي تمثل إحدى أهم المقتربات الفكرية المنهجية التي يتوقع لها مستقبلا أن تمهد لنقلة نوعية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، خاصة نحو مرحلة ثقافية وحضارية تخدم البشرية جمعاء**"[135].

وبالرغم من كل الإسهامات لنظرية ما بعد الحداثة، كنزعتها لتحرير الإنسان في إطار موقفها المضاد للشمولية السياسية والأحادية الفكرية من جهة ، وبالرغم من الكثير من النماذج التي تعكس بوادر النجاحات الأولى لمبادئ هذه النظرية على مسرح السياسة العالمية، والتي تتعلق بتزايد وتنامي المطالب الهوياتية في كثير من الدول الإشتراكية السابقة، والجمهوريات السوفياتية على إثر إنهيار الإتحاد السوفيتي ومناطق أخرى، وذلك لإدراج مسألة الهوية ضمن إهتمامات الدارسين في مجال العلاقات الدولية ،إلا أن مساهمتها في تقديم تصور جديد للعلاقات الدولية تبقى متواضعة وضئيلة ،وذلك لكونها بقيت متمحورة أساسا حول النقد الإبستيمولوجي والمنهجي للمقاربة العقلانية، القائمة على أساس الفلسفة الوضعية والتجريبية والعقلانية[136]

يرى جون ميرشايمر **John Mersheimer** أنه في حين يرى الواقعيون إمكانية وجود عالم ثابت يمكن معرفته، فإن أنصار ما بعد الحداثة:

" يرون إمكانية وجود تفسيرات لا نهائية للعالم الذي يحيط بهم ... لا توجد ثوابت

ولا معان ثابتة، ولا أراض أمنة، ولا أسرار عميقة ولا بنى نهائية ولا حدود للتاريخ،

لا يوجد إلا التفسير، والتاريخ نفسه يفهم على أنه سلسلة من التفسيرات

---

[134] مصطفى دلة أمينة، مرجع سابق، ص 40

[135] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 41

[136] نفس المرجع، ص 40

المفروضة على تفسيرات – ما من واحد منها أساسي وجميعها إعتباطية"[137].

أما عن التصور الأمني لهذه النظرية المفككة للأطر والمقاربات التقليدية، فتنطلق ما بعد الحداثة في تقديم منظورها الأمني على أساس نقد الطرح الأمني الواقعي الذي يعاني برأيها حالة قصور منهجي في التعامل مع الظاهرة الأمنية، حيث تمثل في حد ذاتها إحدى المشكلات الأساسية لإنعدام الأمن العالمي بسبب خطابها المفعم بالقوة والمشجع على المنافسة الأمنية، وهو ما أدى بها إلى العجز عن التفكير في أطر وتفسيرات أمنية بديلة، حيث يوجه ريتشارد آشلي **Richard Ashley** في دراسته المعنونة بـ " **بؤس الواقعية الجديدة the Poverety of Neorealism** إنتقادا شديدا للتصور الواقعي للسياسة العالمية حيث يقول" :**إن النيوواقعية كنظرية وضعية تتعامل مع بنية النظام الدولي كقانون طبيعي ترهن التنوع الزماني والمكاني وتجرد التفاعلات السياسية من إمكانية القدرة على التغيير، إنها إيديولوجية توجه مشروعا شموليا Totalitarian لأطراف العالم وأجزائه**[138].

وبهذا تكون الواقعية عقبة أمام إرساء معالم نظام دولي أمن وعادل يحفظ الأمن ويعززه، حيث يعتمد على متغير القوة في التحليل، فإن جون فاسكيز **John Vasquez** ويرى بالمثل أن:

" سياسة القوة هي صورة للعالم الذي يشجع السلوك الذي يأتي بالحرب، وبهذا المعنى فإن محاولة القوة هي بحد ذاتها جزء من السلوك ذاته جزء من السلوك نفسه الذي يؤدي الحرب ...كما أن التحالفات لا تنتج السلام بل تؤدي إلى الحرب"[139].

إستنادا للبناء النظري لما بعد الحداثة يمكن القول بأننا أمام منظور أمني مختلف أو على الأقل متناسب والأبعاد الإبستمولوجية والأنطولوجية لهذه النظرية المفككة للأطر والمقاربات التقليدية، وإنطلاقا من قيمة الخطاب فإن ما بعد الحداثين يعتبرونه المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول وسياساتها، ولذلك فالدراسات الأمنية بحسبهم ماهي إلا دراسة مقارنة لخطابات أمنية متباينة، من هنا وكما طرحنا سابقا فإن جل النظريات التي أعقبت النظرية الواقعية حاولت رسم تصورها للسياسة العالمية على خلفية نقد التصور الواقعي وحتى تهديمه (بروز الترعة التهديمية في العلاقات الدولية).

وفي ذات السياق فإن الفكر ما بعد الحداثي للدراسات الأمنية يرى ضرورة الدعوة إلى خطاب إجتماعي يؤكد على السلم والأمن والمعايير الجماعية وكذا التعاون عوضا عن الخطاب الواقعي المكرس للصراع والتنافس وهي

---

[137] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 160

[138] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 39

[139] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 161

المهمة التي يرى ما بعد الحداثيون أنها ممكنة إذا أدى الساسة والأكاديميون والجماعات المعرفية دورها في عملية إعادة صياغة اللغة والخطاب عن السياسة وبعث خطاب بديل يركز على نشر المثل العليا للجماعات[140].

وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى نقطتين مهمتين في فهم التفسير المابعد حداثي للدراسات الأمنية أو لنقل النقد المابعد حداثي للمنظور الأمني الواقعي[141]:

1-البديل للخطاب الأمني الواقعي هو خطاب أمني جماعي يرتكز على متغيرات التعاون والسلم والعدالة والفهم المشترك من جهة، ويعمل على نزع بذور التفكير الواقعي المغروسة في أذهان الساسة والأكاديميين من جهة ثانية.

2-تصميم الدراسات الأمنية من خلال التركيز على القضايا الأمنية الجديدة التي أهملها الواقعيون، عبر طرح فكرة الخطاب الجماعي ودوافعه.

كما أن هذه النظرية تبحث عن تفسيرات متعددة للعالم لا كما هو الحال عند الواقعيين الذين يبحثون عن تفسير واحد لعالم واحد، فكل شيء بحسب أنصار ما بعد الحداثة قابل للتفسير والتأويل من الأمن والقوة والفوضى والنظام الدولي، بل وحتى التاريخ الذي يفترض أنه مسار تطوري من الأحداث المتعارف عليها، كما أن ذاتية المعرفة لا موضوعيتها يدفعهم إلى تشكيل خطاب أمني ذو بعد معياري، فالقيمة الأساسية للمقاربة النظرية هي خلق بيئة أمنية ومسالمة إستنادا إلى خطاب تعاوني سلمي، حيث أن المشكلة في الخطاب الأمني الواقعي أنه قدم رؤية صلبة ومتماسكة عن الأمن الدولي تتميز بالإنغلاق والحجر المعرفي الذي يتعامل مع العقل الإنساني بإعتباره عقلا واقعيا لا يمكنه التفكير في أطر وتفسيرات أمنية بديلة.[142]

كما حاول المابعد حداثيون وتأسيسا على حالة القصور المنهجي للواقعيين في التعامل مع الظاهرة الأمنية عبر تطوير أجندة بحثية أمنية جديدة مختلفة عن تلك التي تناولتها الأطر النظرية والتحليلية السابقة، وذلك بإعادة تفكيك المسلمات التقليدية في النقاش الأمني كمسلمة الفوضى في النظام الدولي ومسلمة القوة في توجيه سياسات الدول،حيث أن المهارة الواقعية تكمن في القدرة على ترويج وتبرير مقدمات معينة بالشكل الذي يوصلنا إلى النتائج التي تريدها الواقعية نفسها، فمثلا إذا تعاملنا مع معطى الفوضى كإحدى مسلمات السياسة الدولية، فلا نحتاج لأن نكون واقعيين حتى نقر بأن إستخدام القوة هو الأداة الأمثل لتحقيق الأمن[143].

---

[140] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 161

[141]خالد معمري، مرجع سابق، ص 113

[142]نفس المرجع، ص 113

[143]نفس المرجع، ص 113

كما أنه إنطلاقا من قيمة الخطاب، فإن الدراسات الأمنية بحسب الما بعد حداثيين هي دراسة مقارنة لخطابات أمنية متباينة، والبديل للخطاب الأمني الواقعي هو خطاب أمني جماعي يرتكز على متغيرات التعاون والسلم والعدالة والفهم المشترك، وبالإعتماد على ذاتية المعرفة يتم تشكيل خطاب أمني تعاوني سلمي، ذو بعد معياري يهدف إلى خلق بيئة أمنية مسالمة ، ويقترح مفكرو ما بعد الحداثة العديد من الأدوات لتطوير خطاب الأمن الجماعي لعل أبرزها اللجوء إلى الجماعات المعرفية **Epstemic** لنشر القيم الأمنية المشتركة والأفكار التعاونية والسلمية بين الدول لأن هذه الجماعات تعبر عن إدراكات موضوعية للسياسة الدولية بعيدا عن الإستقراءات الوضعية للواقعيين[144].

فالفوضى إذن ليست مبدأ ثابت بل الفوضى كما يقول واندت هي ما تصنعه الدول، وربما هذه المهارة بالذات هي التي أوقعت الما بعد حداثيين في مأزق نظري عند بناء تصورها للدراسات الأمنية، فالمقدمات التي نسلم بها تتحكم في النتائج التي نصل إليها، ولكن لأن الفوضى عند المابعد حداثيين ليست حقيقة مطلقة، فإن النهج الواقعي ليس المذهب الأمني الأسلم بالضرورة، كما أنه من بين أهم الأدوات التي يقترحها مفكرو ما بعد الحداثة في تطوير خطابهم الأمني الجماعي اللجوء إلى نشر القيم الأمنية المشتركة والأفكار التعاونية والسلمية بين الدول، لأن هذه الجماعات المعرفية **Epistemic**الجماعات تعبر عن إدراكات موضوعية للسياسة الدولية بعيدا عن الإستقراءات الوضعية للواقعيين[145].

---

[144] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 39

[145] خالد معمري، مرجع سابق، ص 114

مدرسة كوبنهاغن: نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن

تعتبر مدرسة كوبنهاغن لأبحاث السلام والأمن من أبرز المدارس التي قدمت إسهامات في الدراسات الأمنية في إطار النظريات النقدية، حيث ساهمت هذه المدرسة في توسيع مفهوم الأمن وأبحاثها في السلام خاصة عند المفكر باري بوزان **barry buzan** الذي يعتبر من الأوائل الذين أسسوا لدراسات السلام إضافة لإسهاماته في تقديم تصورا أمنيا مميزا ربط فيه الأبعاد الداخلية بالخارجية وتخلى عن الفكرة القائلة بأن الإنسان ذو طبيعة شريرة كما تحدث عنها الواقعيون الكلاسيكيون[146].

1 -باري بوزان والتحليل الأمني الشامل:

تعتبر مدرسة كوبنهاغن من بين أبرز المدارس التي عمدت إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر " **باري بوزان** " **barry buzan**: **الناس، الخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية**: **people state and fear: The National security problem in international Relations** الصادر **عام 1991**، وترتكز دراسات مدرسة كوبنهاغن على التجليات الإجتماعية للأمن، بمعنى أن الأمن ليس مفهوما ثابتا كما أقرها يوهان غالتونغ في إطار هذه المدرسة، بل إنه بناء إجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي، وبهذا الشكل يمكن توسيع الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول[147].

يعد **باري بوزان** من أبرز مفكري مدرسة كوبنهاغن، إلى جانب **وجاب دو ويلد jaab de wilde**، **وأول ويفرOLE Weaver**، والعديد من المفكرين الذين يعملون تحت لواء معهد كوبنهاغن لدراسات السلام، وتنطلق مدرسة كوبنهاغن للأمن على إعتباره وقبل كل شيء مسعى **une démarche**، وأن الفاعلين **Actor**ينزعون إلى إهمال خيار التفاوض والتسويات السلمية بهدف تبني مسار الأمننة **Securitisation** ، وهو مسار ترتكز أسسه على تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء[148].

كما تعتبر مدرسة كوبنهاغن أوّل المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفتح مجالاتٍ جديدةٍ للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين، حيث إنطلقت من إرادةٍ في تأسيس مسار خاصّ للدّراسات الأمنية يسمح بالتغلّب على حدود الدراسات الإستراتيجية التقليدية والمقاربات الكلاسيكية في العلاقات الدّولية، عن طريق مدّ مجال البحث إلى أبعد من الجانب العسكري البحت وتعميقه أكثر من العلاقات

[146] سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 121

[147] نفس المرجع، ص 122

[148] عمار بالة، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مرجع سابق، ص 40

بين الدّول فقط، فعلى مستوى نظرية العلاقات الدولية فإن مقاربة مدرسة كوبنهاجن هي تقريبًا" غير قابلةٍ وويليامز **Huysmans** للتصنيف"، فماك سويني يعتبر أنّ أغلبية أعمالها" موضوعيّةٌ وواقعيّةٌ"، في حين أنّ **هويزمانز Huysmans** وويليامز **Williams** يعتبرانها" خليطًا من الواقعيّة والبنائيّة"[149].

وينطلق منظور كوبنهاغن للأمن من تعريف باري بوزان للأمن على أنه: **"العمل على التحرر من التهديد"**، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن **"قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وفي سعيها للأمن فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في إنسجام مع بعضها البعض، لكن يتعارضان في أحيان أخرى فأساس الأمن هو البقاء، لكن يشمل على أحيان أخرى على جملة من الإهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود"**[150]،كما يعتبر باري بوزان الأمن بأنه:

> **" العمل على التحرر من التهديد (وفي سياق النظام الدولي فانه يعني) قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية، فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا الى حد معقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود"**[151]

ولا يعني **بوزان** بالعمل على التحرر من التهديد "الإنفلات منه أو تحييده كليا" ، على إعتبار أنه لدى تحليله للبنية الفوضوية للنظام الدولي والأمن يقول "إنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن أن يكون نسبيا فقط أبدا مطلقا، أما الأمن القومي عنده فهو مفهوم" محافظ "لأنه يتعلق بالدول الموجودة، ذلك أنه يعرفه بأنه" قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية"[152]

و ينطلق بوزان في دراساته من أعمال جون هرز حول" المعضلة الأمنيّة"، إذ إعتبر هو أيضًا أنّ الفوضى الدّوليّة تعرّض الدّول للمعضلة الأمنيّة، لكنّه يعتقد أنّ الواقعيين ضبطوا مشكلات أمن دولةٍ ما على مستوى التحليل النسقي فقط : بقدر ما هذه المقاربة صالحةٌ بالنسبة للقوى الكبرى التي تتأثر حقيقةً بالنظام الدولي في عمومه ، بقدر ما لا تتكيّف مع دراسة مشكلات الأمن الخاصّة بباقي الدول ، فإن كان أمن القوى الكبرى يتأثّر بما

---

[149] حسام حمزة، مرجع سابق، ص14

[150] عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري: مالي أنموذجا، مرجع سابق، ص 71

[151] Barry buzan " new patterns of global security in the twenty – first centery **international affairs** 3(1991) pp 432- 433

[152] أنظر: عبد النور بن عنتر، "المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن"، محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، الجزائر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فيفري2009 ، ص13

يحدث ضمن النسق الكليّ) النظام الدولي (نتيجة إتساع شبكة مصالحها، فإنّ الأنساق الفرعية الأخرى) الدول والأقاليم الصغيرة (لا تتأثّر دائمًا بما يحدث في مناطق بعيدةٍ عنها جغرافيًا[153]

كما تكتسب مقاربة بوزان أهمية كبيرة بالنظر لتعاملها مع جميع جوانب الظاهرة الأمنية، وإدراجها العوامل الإجتماعية للأمن مع كيفية بناء الأفراد أو المجتمعات للتهديدات، فقد أشار إلى أن الأمن لفظ متعدد المعاني، موضحا أنه مصطلح خلافي بالأساس ليس فقط بسبب إندراجه ضمن معظم مجالات الحياة الإجتماعية واليومية، كون المصطلح في حد ذاته من المرجح أن يكون ذو دلالات إيديولوجية وأخلاقية ومعيارية، وعليه فهذه النبرة الإيديولوجية التي تمنع أي توافق في الآراء بشأنه هي التي تجعله مصطلحا خلافيا بالأساس، فبحسب " **والتر غالي walter B. Gallie** " هناك فرضيتين تجعلنا نجزم أو نقر بأن مصطلحا ما خلافي بالأساس من عدمه[154]:

1–على المفهوم أن يكون قابلا للتقييم **Evaluable** بمعنى أنه يعتمد على بعض الإنجازات، وعملية كهذه تتطلب معاييرا موضوعية تقريبا لتحديد أي مفهوم هو الأكثر معنا، فمن الممكن أن يكون مصطلح الأمن مماثلا لذلك بالنسبة لمن يتبعون نهج الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية، فنظرا لكونها ضمن نظام مساعدة ذاتية، تسعى الدول للبحث عن السلطة والقوة، والفائز هو الحاصل على أكثر من غيره بالقيمة المطلقة، ويبقى الأمن هو الثمن النهائي في لعبة السياسة الدولية.

2–أن يكون المصطلح على درجة عالية من التضارب والتناقض ما يولد نقاشات لا تنتهي، ليس فقط حول طبيعته بل حول تطبيقاته العملية أيضا، تبعا لذلك يكون الأمن مصطلحا خلافيا بالأساس فقط إذا كانت النقاشات حياله لم تثمر ولا حلا قابلا للتطبيق بالرغم من نوعية وكم الأفكار والبراهين المكونة لبناء المناقشة.

2-مستويات التحليل الأمني: تعميق الدراسات الأمنية

إنطلق باري بوزان **barry Buzan** من الصور الثلاثة للتحليل في العلاقات الدولية التي وضعها والتز **Waltz** ، مقترحا أن يتم النظر للأمن ودراسته من خلال ثلاث وجهات نظر منفصلة: **الفرد، الدولة والنظام الدولي** في إشارة لصعوبة تحديد مرجعية للأمن، غير أن أمن الفرد والنظام الدولي يبقى تابعا لأمن الدولة بإعتبارها المرجعية الأهم، وبناء على هذه الطروحات يقترح ميلر **Muller** ثلاث مستويات لدراسة الأمن ويورد فيها الكيان من جهة والقيم المهددة فالكيان الأول هو الدولة وما يهدده عنصر السيادة والقوة، والكيان الثاني هو المجموعة وما يهدده هو الهوية، والكيان الثالث والأخير هو الفرد وما يهدده هو البقاء والرفاه[155].

[153] حسام حمزة، مرجع سابق، ص15

[154] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 107

[155] Renate krnter, the art of possible the scenario method and the third debat in international relations theory, a master thesis in ir university of amesterdam, nov. 1998, p9

كما يرى بوزان **Buzan** بأن الدولة تتشكل من ثلاث مكونات: فكرة الدولة الوطنية (القومية) **Nationalisme**، القاعدة الفيزيائية للدولة (الشعب، الموارد، التكنولوجيا)، المظهر المؤسساتي للدولة (النظام السياسي والإداري) تبعا لذلك يعتقد أنه بتعريف الدولة بهذا الشكل يسهل تصور التهديدات لأي من هذه المكونات الثلاث[156].

كما فرق بوزان **Buzan** بين الدول الضعيفة والدول القوية كشرط للأمن على مستوى الدولة، فإذا كانت قوة الدول وضعفها في تحليل **والتز waltz** تقاس فقط بمدى قدراتها المادية، فإن بوزان يراها تقاس تبعا لمستوى إستقرارها المؤسساتي ومدى إنسجامها السياسي-الإجتماعي الداخلي، فالترابط المعقد للسياقات الداخلية والخارجية جعل من العسير تحديد فيما إذا كان تهديد أمن حكومة ما نابع من الداخل أم من الخارج، مما زاد من تعقيد مشكلة التحليل الأمني[157].

كما قطع بوزان الصّلة مع الدراسات المتمحورة حول سياسات الأمن الوطني (الواقعية أساسًا) التي تطبّق دون الأخذ في الإعتبار التأثيرات التي يمكن أن تحدثها على المستويين الإقليمي والدولي، لكنّ هذا لا ينفي أنّه بقي قريبًا من بعض المسلّمات الواقعية خاصّةً عندما إعتبر أنّ[158]:

1–الدّولة هي الوحدة المرجعيّة الأساسيّة للأمن؛

2–الجماعات الإنسانية (أو الانسانية جمعاء) هي المعنية بالأمن حقيقةً وليس الأفراد، فإن كان من المتّفق عليه أنّ أمن الأفراد هو السّبب الذي تأسّست من أجله الدّولة، فإنّه يمكن أن تكون هي أيضًا مصدرًا للاأمنهم،" يمكن للأفراد أن يكونوا مهدّدين[...] بالتفاعلات التي تدخل فيها دولتهم مع باقي الدول"، إذًا فأمن الأفراد ليس مستقلا في حدّ ذاته، بل تابعٌ بشدّة لبنى تتعدّاه (الدّولة، النظام الدولي)، وبالتالي لا يمكن أن يكون في حدّ ذاته مستوى أساسيًا للتحليل في الدّراسات الأمنية؛

3–مسألة الأمن يجب أن تأخذ بعين الحسبان :فوضوية النظام الدّولي (غياب حكومةٍ مركزيّةٍ على المستوى الدولي)؛ التفاعل بين الوحدات المكوّنة للنظام (الدول)؛ والتنازع الذي يمكن أن ينشأ عن كيفية توزيع السلطة بين مختلف الوحدات السياسيّة للنظام.

---

[156] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 109

[157] Alex Macleod Anne – marie d'aoust et David grondin, les études des sécurités, in théories des relations internationales contestations et résistances ; éd ; Alex Macleod et dan O'meara (Québec ; Athéna éditions, 2007) p364

[158] حسام حمزة، مرجع سابق، ص 16

ويختلف بوزان عن الواقعيين في[159]:

1–تمييزه بين الدول تبعًا لأنظمتها وفعّالية سلطتها، وأخذه بالاعتبار عناصر متعلّقةٍ بالسياسة الداخلية، فالأمن يجب أن ينظر إليه، ومثل واندت **Wendt** يميّز بوزان بين أنماط الفوضى (ناضجة وغير ناضجة) بالإعتماد على وجود دول مهيّأةٍ للتعاون أو لا، ومدى تقبّلها لقواعدٍ ومؤسّساتٍ تسمح بتنظيم علاقاتها؛

2–رؤيته لضرورة التخّلي عن التمييز التقليدي بين" الأمن الداخلي "و"الأمن الخارجي "ودراسة الديناميكية بين الأهداف الأمنية (أمن المواطنين والأمن الوطني)؛

3–إكتشافه لوجود توترّ دائم بين أمن الأفراد والأمن الجماعي وبأنّ هذه الوضعية تؤدي إلى المعضلة المركزية للأمن؛

4–تأكيده على الطابع اللامتناهي الذاتيّة للتهديد الخاضع قبل كل شيءٍ إلى الخيارات السياسية والتابع لهوية الفاعلين، وإعتقاده أنّ المصدر الذي يمكن أن ينشأ منه مشكل متعلقٌ بالأمن هو ظرفيٌ وغير ثابتٍ (متغيّر).

3-قطاعات الأمن: توسيع الدراسات الأمنية

التحليل عبر القطاعات هو منهجية للتحليل تعود أولى إستخداماتها إلى نشر كتاب" **منطق الفوضى :الواقعية الجديدة إلى الواقعية البنيوية The logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism**" من قبل باري بوزان، شارلز جونز **Charles Jones** وريشارد ليتل **Richard Little** سنة 1993 إنّها طريقة لتحليل النظام الدّولي قوامها تقسيمه إلى مجالات نشاطٍ، وكلّ مجال (قطاع) يعطي إضاءةً خاصّةً حول الأمن الوطنيّ، وإنّ طبيعة التهديدات والإنكشافات تختلف داخل كلّ قطاع وتؤثّر بطريقةٍ خاصّةٍ على أمن الفواعل.[160] ويمكن حصر القطاعات الخمسة لمفهوم الأمن فيما يلي:

1-القطاع السياسي:

يتجسد هذا المجال من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة (السيادة ، والوحدة الإقليمية)، وعلى وجه العموم فإن المجال السياسي للأمن الوطني هو حرية الدول من الضغوط السياسية الناتجة عن التفاعل السياسي على المستوى الداخلي ، بحيث يتحقق الأمن من خلال ضمان أو فرض إحترام الفاعلين السياسيين لمختلف الشروط المؤدية للإستقرار والوحدة الوطنية ، إما على المستوى الخارجي فيكون من خلال قدرة الدول

---

[159] حسام حمزة، مرجع سابق، ص16

[160] نفس المرجع، ص16

على التكيف مع الضغوط الهادفة إلى إجبارها على تغيير مواقفها ، أو من خلال تبني مواقف قد تتعارض مع المبادئ التي تؤمن بها أو المصالح التي تهدف إلى تحقيقها[161].

2-القطاع الاقتصادي:

يعتبر **باري بوزان** بأن الأمن الإقتصادي للدولة يتمحور أساسا حول قدرة الدولة على بلوغ الموارد المختلفة والإمكانات المالية اللازمة، وضمان الأسواق لتوفير مستوى معيشي مقبول، وإستقرار نظام الحكم وحماية الإقتصاد الوطني من مختلف التهديدات الناجمة عن إضطرابات النظام الإقتصادي داخليا، وتأثيرات العولمة وما ينجر عنها من إضطرابات إجتماعية، وضعف التماسك والتكافل الإجتماعي، العقوبات ضعف توفر الثروات المختلفة، النشاطات الإجرامية[162].

كما يرتبط من وجهة نظر باري بوزان بالدرجة الأولى بقدرة الدول على الوصول إلى الأسواق الخارجية والمصادر المالية، وما تفرزه هذه التفاعلات من إشتداد حدة التنافس بين الدول ضمن المستوى الإقليمي للحصول على صفقات تجارية مع قوى اقتصادية كبرى، كما هو حال الدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي، مما ينعكس سلبا على الإقتصاديات الوطنية، وقد إزدادت حدة هذا التنافس خاصة مع عولمة الإقتصاد الرأسمالي في ظل تنامي هيمنة الشركات عبر الوطنية العملاقة والأسواق المالية الكبرى، وقد أشار العديد من الأكاديميين إلى العلاقة التكاملية بين الإقتصاد والأمن، حيث أصبح الأمن الإقتصادي مؤخرا بعدا أكثر أهمية في الإقتصاد السياسي الدولي والدراسات الأمنية[163]

3-القطاع العسكري:

يعتبر الأكثر شأنا كون التهديدات العسكرية تطال جميع مكونات الدولة (فكرة الدولة، مؤسساتها وقاعدتها الفيزيائية) فهي تضع حماية المواطنين وسلامتهم بصفتهم الواجب الأساسي للدولة محل الإختبار، ويتعلق هذا القطاع ببقاء الدولة وبمدى التفاعل بين القدرات العسكرية الهجومية والدفاعية للدول وإدراكها لنوايا بعضها تجاه البعض[164].

---

[161]سمية أوشن، دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009 -2010، ص 57

[162]اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5 + 5، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011. 2012، ص30

[163]جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص ص 51-52

[164]سليم قسوم، مرجع سابق، ص 112

كما يخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذا مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه بعضها الأخر، حيث يرى بوزان بأن الدول الصناعية الكبرى بإمكانها أن تتعسكر في أي وقت، لأن نسيجها الصناعي وتطورها العلمي يسمح لها بذلك[165].

4-القطاع البيئي:

بالنسبة للقطاع البيئي، فالأمن يقوم على وحدتين هما: التهديدات الطبيعية والتهديدات الإجتماعية، بحيث تجعل الحضارة الإنسانية في خطر، فالتهديدات الطبيعية تتمثل أساسا في الهزات الأرضية ونشاط البراكين، ذوبان الجليد، الفياضات، الجفاف، التصحر .... وتتمثل التهديدات الإجتماعية في كل ما يضر البيئة وسلامتها، وينتج أساسا عن مختلف أنشطة الإنسان كالتلوث، المواد الكيميائية، إستنزاف الثروات الطبيعية مما يحدث إضطرابا وخللا في النظام الطبيعي وبنية الكوكب[166].

كما يصنف القطاع البيئي أو الإيكولوجي من بين المسائل الأكثر جدلا في السياسة العالمية المعاصرة على إعتبار أن تهديداته لا تخص دولة واحدة بذاتها، بل تمس كل الدول وينصرف هذا النوع من الأمن إلى حماية البيئة من الممارسات الإنسانية المتسببة في ظواهر سلبية (كتغير المناخ والإحتباس الحراري، التلوث،...) تهدد رفاه وسلامة الإنسان وحتى نوعه[167].

5-القطاع المجتمعي:

يعني قدرة المجتمعات عن إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها، كاللغة والثّقافة والهوّية والعادات في ظل منافسة مستجدات العولمة لهذه العناصر، ويفهم من ذلك حفظ ودعم الإستقرار الثّقافي كاللغة والهويات الموجودة داخل المجتمع[168].

ويعتبر مفهوم الأمن المجتمعي واحدا من الإضافات الجديدة لمدرسة كوبنهاغن إلى حقل الدراسات الأمنية إنبثق عن الإقرار بوجود وحدات مرجعية للأمن غير الدولة ، وقد طور هذا المفهوم داخل مدرسة كوبنهاغن خصوصا من طرف أول ويفر الذي أحدث به قطيعة مع الدراسات التقليدية المتمحورة حول الدولة ، ويؤكد **ويفر** أن العولمة الحالية أثرت على الدول ، لكن ليس بالدرجة نفسها التي أثرت بها على المجتمعات فإن هويتها أصبحت

---

[165] عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وإنعكاساته على الأمن القومي الجزائري، مرجع سابق، ص 74

[166] اليامين بن سعدون، مرجع سابق، ص 34

[167] سليم قسوم، مرجع سابق، ص ص 114-115

[168] عتيقة كواشي، أليات إدارة المعضلة الأمنية المجتمعية في منطقة الساحل الافريقي، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017، ص22

على المحك في مواجهتها لمجموعة من الظواهر الجديدة كتصاعد وتيرة الهجرات ، الإستيراد الكبير للسلع الثقافية الأجنبية ، وتصاعد ديناميكية الإندماج ضمن كيانات أوسع ، وهي ظواهر تهدد الهوية الوطنية والدينية للمجتمع، فتصبح التخوفات المرتبطة باللا أمن ، بالآخر ، بالهجرة ، بالغزو ، بفقدان القيم الثقافية وأنماط الحياة هي ما يشغل الأفراد والأمن المجتمعي مرادف للبقاء الهوياتي الذي يشير إلى ظهور شعور الـ " نحن " المتميز عن " الآخر" هذا الآخر سواء كان إثنية أو طائفية دينية أو غيرهما فإنه ينظر إليه كتهديد من طرف الـ " نحن "[169].

-البعد الإقليمي للأمن:

لقد تجاهلت الدراسات التقليدية للأمن المحيط الإقليمي للمشاكل الأمنية، لذا يعتبر تحليل الأمن على هذا المستوى من أبرز إسهامات **باري بوزان** الذي يعتبر إقليمية الأمن ظاهرة علائقية، كون الأمن علائقي فلا يمكن إدراك الأمن القومي لأي دولة دون فهم الخط الدولي لإعتماد الأمن المتبادل **Security interdependence** غير القابل للتجزئة، فقد ذهب الأستاذ **وليام طومسون williams Thomson** لتعريف الأمن الإقليمي بثلاثة عناصر[170]:

1–التقارب الجغرافي وإنتظام التفاعلات بين مكونات هذا الكيان

2–الإعتراف الداخلي والخارجي لمجموعة من الدول على أنها أعضاء في فضاء محدد

3–حجم هذا الكيان، وتتحكم فيه القدرات التي تراكمها الوحدات المعنية

كما يعتبر الأمن الإقليمي مستوى من مستويات الأمن المتعددة، هناك من عرفه بأنه :" إتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها"[171] ، وحسب هذا التعريف يعمل الأمن الإقليمي على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد ،حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب وإنما بتوافق إرادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية بكل دولة ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام.

---

[169] للمزيد أنظر: توفيق بوستي، مدرسة كوبنهاغن والتحول في مفهوم الأمن: نحو إطار جديد للأمن، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13 جويلية 2018، باتنة، ص 184

[170] إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، 1979، ص ص 222 -223

[171] سليمان عبد الله الحربي،" مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر،" المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008، ص 19.

ويعرف **الأمن الإقليمي** في أبسط معانيه بأنه هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو خارج إطار النظام الإقليمي ، ولقد أشار " **باري بوزان**" إلى هذا المفهوم بمصطلح **المجتمع الأمني Security complexe** الذي عرفه بأنه يتضمن "**مجموعة من الدول ترتبط فيه إهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض**"[172] ، وإعتمادا على هذا التعريف يرى "بوزان" أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية حتى وإن تعاملت مع القضايا العالمية فإنها تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي ،ولهذا يسيطر الإقليم في نظر "بوزان" على منظور الأمن دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى العظمى في التأثير في المجمع الأمني.

ولتحليل مسألة الأمن الإقليمي يرى بوزان بأن العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف، وبالنسبة لبوزان فإن مفاهيم الصداقة والعداوة لا يمكن إرجاعها فقط إلى توازن القوى **Balance of Power** لأن القضايا التي يمكن أن تؤثر على علاقات الصداقة/العداوة بين الدول قد تكون مرتبطة بالأيديولوجية الإثنية والخلفيات التاريخية، كما يشتمل مركب الأمن على الإعتماد المتبادل في مجال التنافس، أما العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن فهو يمثل عادة المستوى العالي من التهديد / الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل بين دولتين أو أكثر ، وعليه فإن هذا المقترب من الممكن أن يكون إطارا مناسبا لمناقشة القضايا العالقة في أية منطقة من العالم[173] .

كما وضع بوزان مصطلح " المجمع الأمني الإقليمي " للدلالة على مجموعة من الدول التي ترتبط إهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بشكل وثيق لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض " وتعرف مجموعات الأمن الإقليمية بأنماط متينة من المودة والعداوة بين وحداتها حيث يبقى العامل الأهم في تحديد المجمع الأمني هو دائما الدرجة العالية من التهديد والخوف الذي تحسه دولتين أو أكثر بشكل متبادل، ويجادل بوزان و **وايفر** بان المجمع الأمني الإقليمي ليس تصورا يمكن تطبيقه على أي مجموعة من الدول ولكنه يختص بتلك الدول أو غيرها من الوحدات التي تمتلك درجة كافية من الاعتماد الأمني المتبادل مشكلة سلسلة مترابطة تميزها عن الأقاليم المجاورة.

---

[172] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص20

[173] عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وإنعكاساته على الأمن القومي الجزائري، مرجع سابق، ص 77

إن البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي ترتكز على أربع متغيرات هي[174]:

1–الحدود Boundaries: التي تميز مركب الأمن الإقليمي عما جاوره.

2–البنية الفوضوية Anarchy Structure: التي تعني بأن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين فما فوق.

3–الإستقطاب Polarity الذي يغطي توزيع القوى بين الوحدات.

4–البناء الإجتماعي Social Construction الذي يحدد أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات

من هذا المنطلق وإعتمادا على أبرز الدراسات الخاصة بالنظم الإقليمية حدد بوزان مجموعة من مركبات الأمن وهي :أمريكا الجنوبية، والشرق الأوسط (من المغرب إلى باكستان شرقا ومن سوريا إلى الصومال جنوبا)، إفريقيا الجنوبية، جنوب آسيا، وأخيرا جنوب شرقي آسيا وهي كيانات جغرافية[175].

كما يقر بوزان بوجود مركبات أمن فرعية في الشرق الأوسط كالخليج، والقرن الإفريقي، الشرق الأوسط والمغرب العربي، والتي لها ديناميكية الأمنية الخاصة بها والمتميزة عن المركب ككل، لكن هناك تجاوز للحدود وتداخل بين الديناميات داخل مركب الشرق الأوسط، يكفيان لتبرير تحديده كنطاق أوسع لوحدة إقليمية أساسية، وضمن مركبات الأمن الفرعية يوجد مركب الأمن المغاربي، والذي يصفه باري بوزان بالأضعف، حيث ترتكز أساسا حول تحول وإضطراب العلاقات بين ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وكذا الصحراء الغربية.
ويرى بوزان بأن حدود المغرب العربي مع إفريقيا قد شوهت إنطلاقا من أن ديناميات الأمن المغاربي تدفع نحو تخومات أخرى على رأسها: تشاد، الصحراء الغربية، موريتانيا، ليبيا، المغرب، وحتى إسرائيل التي تتبنى سياسات معينة في العديد من دول الصحراء الكبرى، إلا أن أكبر مشكل إقليمي في المغرب العربي إنفجر مع ضم المغرب للصحراء الغربية بداية من عام 1975، وهو ما أدى إلى حدوث توترات مع كل من الجزائر وليبيا.
إن إرتباط مركب الأمن الفرعي المغاربي في إطار مركب الشرق الأوسط بالأمن الأوروبي بحكم القرب الجغرافي الأمريكي ضمن الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بالنظر إلى توسع مفهوم الأمن[176].

ويحدد بوزان وويفر ثلاثة أشكال لمركب الأمن الإقليمي تتمثل في[177]:

1–المركب الأمني الإقليمي المعياري:

---

[174] عمار بالة، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط، مرجع سابق، ص 47

[175] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 22

[176] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 117

[177] عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياته على الأمن القومي الجزائري: مالي أنموذجا، مرجع سابق، ص ص 79-80

الذي تقارب بنيته البنية الوستفالية البنيوية القائمة على وجود أكثر من قوة، إضافة إلى أهمية الأجندة الأمنية والسياسية، ويتحدد هذا النظام بوجود قطبين أو أكثر، ويكون أحادي القطبية عند تواجد قوة عالمية داخله، على أن المميزات الأساسية لهذا المركب تتحدد داخليا وفق التفاعلات الإقليمية، وخارجيا من خلال تدخل القوى العظمى/ العالمية، وبالتالي فإن سمته التوقعية تكمن في صعوبة تشكيل قوى فرعية، كما تميل سمة هذا المركب إلى سياسة الأحلاف وتوازن القوى.

2–المركب الأمني الإقليمي المركزي:

سمي بهذا الإسم لوجود القوى العالمية داخله، مشكلة لبنيته وفقا لعامل الجوار الجغرافي كما هو الحال بالنسبة لمركب أمريكا الشمالية ومركب أوروبا الشرقية.

3–المركب الأمني المؤسساتي:

تكون التبعية فيه لسلطة المؤسسات الإقليمية بدلا من القوة الأحادية، ويمثل الإتحاد الأوروبي النموذج الأمثل له.

كما أن فكرة الأمن الخاصة بـ باري بوزان التي طورها أول ويفر وتبنتها مدرسة كوبنهاغن وأصبحت جزءا من المقاربة المنهجية الجماعية للأمن فيها، أدخلت إلى حقل الدراسات الإقليمية كوحدة تحليل للتعبير عن الدول المتضررة بإستمرار من جراء مظهر أو مظاهر أمنية إيجابية أو سلبية تصدر من مناطق جغرافية متميزة، من جهة أخرى يعرف بوزان الإقليم بالمفهوم الأمني بأنه:

"نظام أمني هام ومتميز ذو علاقات أمنية يتواجد بين مجموعة من الدول

جعل مصيرها في جوار جغرافي مع بعضها البعض"[178]

ولبلورة مفهوم المركب الأمني الإقليمي جاء كتاب كل من باري بوزان وأول ويفر الأقاليم والقوة لبلورة تصور جديد للأقاليم خاصة وأن بوزان قد أكد في كتابه " الشعب، الدول والخوف " أن الأنظمة الإقليمية داخل بنية فوضوية تتكون من عنصرين أساسيين:

1–توزيع القدرات بين الفواعل المركزية (توزيع القوة)

2–نسيج الصداقة والعداوة بين الدول (أنماط الصداقة والعداوة)

[178] زهيرة حواس، الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية؟ دراسة حالة الحوار المتوسطي – الأطلسي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2010-2011، ص 23

كما عرف باري بوزان مركب الأمن الإقليمي بأنه:

"تحقق مستوى من الإرتباط الأمني بين دول منطقة ما، بحيث يصبح أمن كل دولة غير قابل للإنفصال عن أمن بقية الدول الداخلة في الإقليم"[179]

كما تقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على مجموعة من القواعد أهمها[180]:

1–إن أكثر التهديدات تنتقل بصورة أسهل في المسافات القصيرة منها إلى المسافات الطويلة، فحسب والث فإن الجوار أو التقارب الجغرافي عامل فعال في الأمن لأن العديد من التهديدات الأمنية تنتقل بسهولة أكبر عبر المسافات الصغيرة منها عبر المسافات البعيدة.

2–تعتبر أن قدرات ونوايا الدول الأمنية تعلقت تاريخيا بجيرانها، لذا فدرجة الإعتماد الأمني المتبادل يكون أكثر حدة بين الفاعلين داخل المركب الأمني منه بين فواعل داخل المركب وأخرين خارجه.

3–تعتبر أن مركب الأمن قد يكون مخترقا من قبل القوى العالمية، إذا كان على نطاق واسع

4–الأقاليم لها درجة كبيرة من الإستقلالية في وضع أنماط مرتبطة بديناميكيتها الإقليمية

5–إن مركبات الأمن الإقليمي هي مكون رئيسي للأمن الدولي

6–إن إستعمال مفهوم مركب الأمن الإقليمي في دراسات الأمن الدولي يسهل عملية تكييف وإعادة هيكلة إستراتيجيات السياسة الخارجية للدول بواسطة تقييم كفاءة السياق الإقليمي

7–تشكيل مركب الأمن الإقليمي يشتق من التفاعل بين البنية الفوضوية ونتائج ميزان القوة من جهة، وبفعل التقارب الجغرافي المحلي من جهة أخرى

كما يقترح مفهوم الأمن الإقليمي وفقا لباري بوزان أداة واعدة لفهم الأمن الإقليمي وفقا للنظام الدولي المعاصر،حيث يوضح المفهوم الأهمية النسبية لتحليل الأمن الإقليمي قياسا بمستوى التحليل الأمني التقليدي الوطني والعالمي،كما يجادل بوزان بأن التحليل الإقليمي يبقى ضروريا،حيث يعتبر بأنه"**في غياب الإحساس بالإنتماءللإقليم فإن التحليل الأمني يميل إلى أن يكون محل إستقطاب بين مستوى النظام العالمي من جهة،ومستوى الأمن الوطني للدول منفردة من جهة أخربالتحليل الأمني سوف يكون متأرجحا بين المغالاة**

---

[179] زهيرة حواس، مرجع سابق، ص 23

[180] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 20

في التوكيد على الدور المهيمن للقوى العظمى داخل النظام الدولي ، والمغالاة في التوكيد على الديناميات المحلية ومنظورات الدول كل على حدة"[181].

ان لمعظم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت المشاكل والأزمات الإقليمية ذات أهمية ثانوية فيما يتصل ببنية ودينامية النظام الدولي، وضمن هذا السياق تم النظر إلى الأمن الإقليمي إما كمجموعة فرعية أو كطريق للوصول إلى نظام أمني جماعي عالمي طبقا للمنظور المثالي، أو كنتاج عرضي لميزان القوى والتفاهمات الخاصة بين القوى الكبرى، وخصوصا القوى العظمى وفقا للمنظور الواقعي، كما تم النظر إلى العلاقة بين النظام الدولي وهو النظام الأساسي والأنظمة الفرعية ذات الصلة بالأمن الإقليمي علاقة تبعية ، كما شكل النظام الدولي الثنائي القطبية في سياق الحرب الباردة تهديدا مطلقا للأنظمة الإقليمية الصاعدة، بسبب تنافس القوتين العظمتين على ضم أي إقليم جديد إلى دوائر نفوذهم[182].

الأمن المجتمعي والأمننة: دور الهوية وفعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية

عملت مدرسة كوبنهاغن على تطوير الدراسات الأمنية عن طريق طرح مفهوم الأمن المجتمعي **sociétal Security** ونظرية الأمننة **securitization**

1–الهوية والمجتمع والأمن المجتمعي:

تعتبر مدرسة كوبنهاغن أولى المدارس التي دعت إلى مراجعة مفهوم الأمن وتوسيعه إلى أبعاد أخرى إلى الجانب العسكري، للتعامل مع طبيعة التهديدات الجديدة، ليتجاوز بذلك التهديدات الموجهة إلى الدولة (الموضوع المرجعي التقليدي للدراسات الأمنية الواقعية) نحو الكيانات والتنظيمات الإجتماعية الأخرى التي تعرض نفسها كمراكز جديدة للتهديد، وقد إقتبست مدرسة كوبنهاغن بشكل كبير من المقاربة البنائية، خاصة في تصورها كبناء إجتماعي، والتركيز على هوية الفواعل وكيفية تشكيلها لمصالحها الأمنية، وتمثل المدرسة دراسات لعدد من الباحثين، وفي مقدمتهم "**باري بوزان** الرائد في هذه المدرسة التي إستمدت أصولها التنظيرية من كتابه المسمى "**الناس، الدولة، والخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية"**[183].

---

[181] عشور قشي، نظرية مركب الأمن الإقليمي: دراسة مقارنة بين إقليمي جنوب شرق أسيا والساحل، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إقليمية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2015-2016، ص 68

[182] نفس المرجع، ص 42

[183] عتيقة كواشي، مرجع سابق، ص 67

كما يعتبر الأمن المجتمعي واحد من بين أهم عناصر برنامج البحث في الدراسات الأمنية المعاصرة، فقد تجاوز الرؤى التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع تابع لأمن الدولة بإعتباره كيانا مستقلا بذاته وموضوعا مرجعيا للأمن، فالمجتمع ليس المقصود به بنيته أو تنظيمه بقدر ما تركز الإهتمام حول هويته، فالمجتمع يعبر عن:

"سلسلة الأفكار والممارسات المحددة للأفراد كأعضاء من مجموعة إجتماعية، فالمجتمع يتمحور

حول الهوية وحول التصور الذاتي للطوائف وللأفراد الذين يعرفون ذواتهم كأعضاء

من طائفة معينة (...) وإذا كانت المجتمعات هي التي تمثل مركز الإهتمام

في الإشكالية الجديدة للأمن، فإن مسائل الهوية والهجرة هي التي

ترسم الإدراكات القاعدية للتهديدات والهشاشات

وعليه فالمجتمعات تتمركز بالأساس حول الهوية"[184].

كما يعتبر الأمن المجتمعي محورا مهما في التركيز على الهوية أو بعبارة أخرى حول ما يمكن للجماعة من الإشارة لنفسها بضمير نحن في مقابل الأخر الذي قد يشكل تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي تمثل أمة، إثنية، جماعة دينية... إلخ[185].

كما تعتبر كرد فعل على الأجندة البحثية الصاعدة للمدرسة، حيث تزايدت الأصوات المنادية بضرورة تجاوز الأشكال المادية للتهديدات، وفك الإرتباط التقليدي والتعسفي، بين مفهوم الأمن والدولة، وضرورة إعتبار الأشكال الأخرى من الفواعل الأمنية غير الدولة، لاسيما وأن السياق التاريخي لظهور المقاربة، إرتبط زمنيا بإندلاع موجات العنف والإبادة الجماعية بين الجماعات الإثنية والعرقية في كل من الجمهوريات السابقة السوفيتية ووسط إفريقيا، بالإضافة إلى تزايد وتيرة الهجرة إلى أوروبا، وتصاعد حدة المشكلات الإجتماعية الناتجة عنها، وقد كشفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بحسب بولدوين، أن حقل الدراسات الأمنية كان يبدو مجهزا بشكل سيئ لا يسمح له بالتعامل مع عالم ما بعد الحرب الباردة، وذلك بخروجها من هذه الفترة بمفهوم ضيق للأمن الوطني وإتجاهها لتغليب الأمن في شقه العسكري على الأهداف الأخرى للسياسة العامة[186].

---

[184] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 119

[185] سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 90

[186] سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016، ص 27

كما يرى **أول وايفر** أنه بعد نهاية القطبية الثنائية وبروز ظواهر جديدة على غرار بروز ظاهرة كالعولمة، البناء الأوروبي، توسع التمركز حول القوميات في أوروبا الشرقية، فإن المجتمع هو المعني بالتهديد أكثر من الدولة، وعليه فهو يعتقد أن مفهوم الأمن المجتمعي هو المفهوم النظري الأكثر إنسجاما وتوافقا لتحليل هذه الرهانات الجديدة، فالبعد المجتمعي الذي يعد واحد من قطاعات الدولة حسب **باري بوزان Buzan** إعتبر موضوعا ومرجعية أمنية في تحليلات **وايفر Waever** ، فأصبح التركيز في الدراسات الأمنية على فهم ثنائي للأمن يمزج بين أمن الدولة الذي يدور حول السيادة والأمن المجتمعي المتعلق بالهوية، فالبقاء بالنسبة لأي دولة يختصر في حمايتها لسيادتها، في حين يكمن بقاء المجتمع في حماية هويته بالأساس[187].

وبالتالي مسؤولية الأمن المجتمعي مسؤولية جماعية، ولا تقتصر على سياسة دولة أو حكومة، ولا على مؤسسات مدنية، بل هي مسؤولية أفراد وجماعات، ولا يمكن لأحد أن يغض الطرف عن الإختلالات التي تقوض أساس الأمن المجتمعي فإننا أليا سنكون أمام مأزق أمني مجتمعي لأنه إذا تصاعدت حدة المأزق الأمني المجتمعي فإن نتائجه قد تكون خطيرة وتمتد من التنافس لإستفادة موارد نادرة (كالموارد الطبيعية أو المخصصات الحكومية)، إلى السعي لإزالة الطرف الأخر من الوجود عبر التصفية الإثنية[188].

فعندما تحس مجموعة ما باللاّأمن إزاء السلطة الإقليمية، أو المجموعات التي بالمأزق المجتمعي الذي يعتبره **Barry Buzan** تشاركها نفس الإقليم، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه مولر **Muller** ناتج عن" غياب الأمن المجتمعي، والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الإستمرار مع المحافظة على خصوصياتها، في سياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة، وبتحديد أكثر فإنه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعنية بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة، والثقافة، والدّين، والهوية والعادات، أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة" [189].

نظرية الأمننة: Securitization Theory

إن الجوهر الأساسي **لنظرية الأمننة** هو إعتبارها الأمن كفعل خطابي، بحيث أشار **وايفر Weaver** إلى ذلك بالقول:

" يمثل شيء ما مشكلة أمنية متى أعلنت النخب أنه كذلك "[190]

هذا، وتشير **فكرة الأمننة** إلى المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما أن يعلن مسألة محددة أو فاعل آخر على أنه يشكل تهديدا فعليا لوحدة مرجعية معينة، وعليه تصبح قضية ما رهانا أمنيا فقط متى تم تأطيرها عبر

---

[187] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 118

[188] سمير قلاع الضروس، مرجع سابق، ص 91

[189] سعيدي ياسين، مرجع سابق، ص 27

[190] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 120

خطاب أمني على أنها تشكل تهديدا وجوديا يتطلب إجراءات مستعجلة ويبرر الأعمال خارج الحدود الطبيعية للإجراء السياسي.

ويرى أنصار هذه النظرية أن الأمننة الناجحة تتضمن شرطين أساسيين هما: الخطاب وقبوله الواسع لدى الجمهور، فتصبح قضية ما مسألة أمنية متى أمننت من طرف فاعل ما حكومة، برلمان أو أي سلطة سياسية أخرى وحتى قادة الرأي وكبار البيروقراطيين طالما أن لهم القدرة لممارسة هذا النوع من العمل عبر الخطاب وكان له القبول بوجود توليفة من الشروط المساعدة والسياقات الخاصة التي تتضمن شكل فعل الخطاب، موقع ومنزلة الفاعل المؤمن والظروف التاريخية المرتبطة بهذا التهديد.

فضلا عن شرط آخر وهو تحديد التهديدات الفعلية والعمل المستعجل، فتقديم مسألة على أنها تهديد فعلي، كما يعني بوزان:

" إذا لم نعالج هذه المشكلة، فكل شيء آخر سيكون غير ذي معنى، لأننا لن نكون موجودين أو لن نكون أحرارا للتعامل معها بطريقتنا الخاصة، وتسمى هذه الخطوة نحو الأمننة الناجحة بالتحرك نحو الأمننة "[191]

هذا، ويرى الموسعون في إطار مدرسة كوبنهاغن بأن إطار الأمننة يستند إلى ثلاثة معاني:

أولا–شكل الفعل the form of the act : المبنى أمنيا مع التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين الذين غالبا ما يكونون قادة سياسيين.

ثانيا –سياق الفعل context of the act : محدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل

ثالثا –طبيعة الفعل natur of the act: من خلال معرفة مهددات الأمن

كما جادل **وايفر** بأنه لا يمكن إعتبار الأمن كحالة سابقة في وجودها عن الخطاب كما بين أنه ممارسة ذاتية المرجعية بمعنى أن شرط وجوده قد أسس بفعل الخطاب ذاته وليس بتهديد مفروض مهما كان نوعه، وتعرف أعمال الخطاب على أنها أفعال تؤدي عبر الخطاب، وهي تشير إلى وحدات صغيرة تحدث فعلا (أمر / وعد / طلب) عن طريق اللغة، إلا أن **وايفر** اهتم بمفهوم الأداء الذي طوره **أوستين،** الذي يشير إلى أن الألفاظ التعبيرية (أعلن / قال / وعد / دعا / حكم) هي من الأشكال التعبيرية المكونة للفعل، فضلا عن إعتبار أفعال الخطاب وفقا لمدرسة كوبنهاغن أدوات تستخدم من طرف الفواعل لتحقيق أهدافهم.

هذا، وفي دراسته المعنونة: " **the war on terrorism as the new macro -securitization** " طرح بوزان فكرة **الأمننة الكلية** إذ تشير إلى نفس معنى نظرية الأمننة ولكنها تمارس على نطاق أكثر إتساعا مستندة إلى بناءات عالمية للتهديدات والوحدات المرجعية، ويرجع بوزان هذه الظاهرة إلى العولمة والإعتقاد بإيديولوجية

---

[191] سليم قسوم، مرجع سابق، ص 121

عالمية، وتمثل الحرب الباردة وفقه المثال التاريخي الأكثر وضوحا لهذا النوع من الأمننة، كما يعتقد أن هذه الظاهرة قادرة على تنظيم حركيات الأمن السائدة بين مجتمع الدول لعدة عقود.

خاتمة:

شهد مفهوم الأمن تطورا كبيرا منذ نهاية الحرب الباردة بفعل ظهور فواعل جديدة أصبح تأثيرها يتجاوز تأثير الدولة القومية مما إستدعى مراجعة أدبيات نظرية العلاقات الدولية من جهة والتحول في الدراسات الأمنية ومن ثم التحول في مفهوم الأمن، فبعدما كنا في إطار المنظار الواقعي الذي ساد في فترة الحرب الباردة، وينظر للدولة على أنها وحدة التحليل الأساسية ومحور أية سياسة أمنية، حيث تعطى الأولوية لتحقيق أمنها في مواجهة أية تهديدات عسكرية، كما تعتبر الوسائل العسكرية وحدها الوسائل المتاحة أمامها لتحقيق أهدافها ،ويحصر الأمن في قدرة الدولة على الحفاظ على بقائها وإستقلالها السياسي ووحدة أقاليمها في ظل نظام دولي يتميز بالفوضى بالنظر لعدم وجود سلطة عليا تستطيع فرض هيمنتها على جميع الدول.

أما الواقعية الجديدة فتعتبر بأن الدول تعمل وفقا لمبدأ الحوافز المادية، وتعكس مواقفها مواقعها ضمن النظام الدولي، وعليه فالدول تسعى للحفاظ على مكانتها النسبية داخله، فكلما نمت قدرات دولة ما إزدادت مكانتها في تراتيبية السلطة وإزداد نفوذها وتتحدد بنية النظام العالمي عبر هذا التوزيع للقدرات بين الدول، كما يرى والتز بأن النظام الدولي يتميز بالفوضى وهو الذي يحدد سلوك الفاعلين فيه (الدول) والذين يحتلون نفس المركز خلافا للأنظمة السياسية الداخلية التي تحكمها الهرمية ، فكل الدول تمارس الوظائف نفسها أي لا يوجد تقسيم للعمل بسبب غياب ثقة الدولة في الدول الأخرى.

كما تعتبر الواقعية الجديدة بأن الأمن حالة تتنافس عليها الدول لتحقيقها، وفي كنف نظام عالمي يتسم بالفوضى يتعين في كنفه على الدول العمل وفقا لمبدأ كل لنفسه، لضمان بقائها وفي إطار مسعاها لتحقيق ذلك نجدها تزداد قوة يوم بعد يوم لتكون قادرة على تجنب أثر قوة الدول الأخرى، وهو ما يدفع الأخرين إلى الإحساس بعدم الأمن، مما يدفعهم إلى التنافس بغية تحقيقه مما يدخلنا في دوامة من إنعدام للأمن داخل المنتظم الدولي.

أما الليبرالية المؤسساتية فتؤكد على أن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي وتحقيق التعاون والإستقرار، كما تعمل على تعزيز الأمن الداخلي عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي مست السياسة العالمية، والتي لم تعد تجعل الدول التي تتصرف بشكل منفرد في سياساتها الداخلية، فالليبيرالية المؤسساتية تقوم على إفتراض مؤداه أن إنتشار وتزايد

عدد المنظمات الدولية والإقليمية وزيادة وتعقد وتيرة شبكة الإعتماد المتبادل سوف يفضي إلى سلوك سلمي وتعاوني بين الدول والوحدات الموجودة في النظام الدولي.

وبالمقابل تعمد الليبرالية المؤسساتية إلى تعريف الأمن من منطلقات أوسع مبتعدة عن القراءة الجغرافية/العسكرية للمصطلح التي ركز عليها التيار الواقعي مؤكدة على أهمية قضايا الثروة والرفاه والبيئة، ومقحمة فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين ضمن الترتيب العالمي، إذن فقوام التصور الليبرالي للأمن موسع بمعنى" ما فوق الدولة "أكثر" ما دون الدولة "ليشمل العوامل المؤسساتية، الإقتصادية والديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام، بإعتبار أن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وتجعل التعاون بين الدول أمرا لا مفر منه.

أما الليبيرالية البنيوية فتتمحور حول فكرة أساسية مفادها أن الدول الديمقراطية أكثر ميلا لإحترام إرادة مواطنيها، وأقل ميلا للإقدام على مباشرة الحرب مع جيرانها الديمقراطيين، وبالرغم من أن جوهر الفكرة قديم جدا إلا أن هذه الرؤية قد أعيد تقديمها حديثا في إطار ما يعرف بنظرية السلام الديمقراطي،حيث يرى أنصارها أن الدول الديمقراطية لا تسعى إلى محاربة بعضها البعض، إذ تشكل الديمقراطية مصدرا رئيسيا للسلام، وفي هذا الإطار يرى روبرت كوفمان أن سبب الحروب وعدم الإستقرار الأمني يعزى إلى غياب الديمقراطية، لذلك فان الإقتراب الرئيسي لهذه المقاربة يرتكز على أن الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض، رغم دخولها في حروب مع دول أخرى.

أما البنائية على عنصر الهوية **Identity** الذي أهملته جميع النظريات التفسيرية إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها ومؤسساتها وعلى هذا الأساس فالهوية تولد وتصقل المصالح، كما تعتبر هذه المقاربة أن العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الهوية، وأن المصالح القومية تنبع من بناء خالص لهوية الذات مقابل هوية الآخر، وهو ما يفسر بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول بعد نهايتها، وكذا قضايا الإرهاب والتنظيمات الإرهابية بعد تحول الصراع من إيديولوجي إلى حضاري، فضلا عن تحريك النعرات الطائفية والإنتماءات العرقية والثقافية للأفراد وصناع قرار هذه الوحدات السياسية وهي كلها مؤثرات تدل على وجود عدة فاعلين وليس فاعل واحد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

أما النقدية الاجتماعية فترفض مفاهيم الواقعية الجديدة كمفهوم الفوضى الأبدية للنظام الدولي، مفهوم التوازن في نظام الثنائية القطبية، مفهوم المصلحة الوطنية ومفهوم المأزق الأمني، معتبرة إياها مجرد مجموعة من المفاهيم الإفتراضية والأطروحات الفكرية بشأن الطبيعة السياسية للفاعلين وعلاقتهم بالسيادة فقط[192]،وخلافا للنظرة الواقعية، يعتقد منظروا المدرسة النقدية أن فوضوية النظام الدولي، الدولة الوحدوية والعقلانية، العقد الإجتماعي، معضلة الأمن وكذا الحروب الدولية هي بناءات تاريخية وإجتماعية، وعليه فعالم التهديدات يجب دراسته كبناء إجتماعي مستخدمين التاريخ، الثقافة، الإتصالات، الإيديولوجيات، والعلاقات التي تنشأ بين هذه الأبعاد في تحليله.

أما مدرسة ويلز لدراسات الأمن النقدي تحاول تعميق مفهوم الأمن من خلال إضافة وحدات مرجعية فوق قومية وما دون دولاتية، حيث يرى كل من كين بوث وهوركهايمر ضرورة توسيع مفهوم الأمن ليضم التهديدات التي تحد من حرية الإنسان وإنعتاقه، وليس فقط التهديدات التي تمس أمن الدولة، فالتهديدات غير عسكرية مثل الفقر والتدهور البيئي، خرق حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وعدم المساواة بين الدول وداخلها، هي تهديدات تتجاوز أخطارها حدود الدولة وتهدد الإنسانية جمعاء.

أما التصور النسوي للأمن فيعبر عن الإلتزام النسوي بالهدف الإنعتاقي والتحرري من أجل إنهاء تبعية المرأة متسق مع التعريف الموسع للأمن الذي يجعل من الفرد المنتمي إلى بنيات إجتماعية واسعة ، من هذا المنطلق تسعى الدراسات النسوية إلى فهم كيف أن أمن الأفراد والجماعات معرض للخطر من طرف العنف الجسدي والهيكلي على جميع المستويات،حيث تجادل بعض الباحثات النسويات بأن الفرضيات الجوهرية للواقعية تلك المتعلقة بالفوضى الدولية وسيادة الدولة تعكس وبشكل خاص الطريقة التي يتعاطى ويتفاعل بموجبها الرجال من العالم، ووفقا لهذه الرؤية فإن النظرية الواقعية تعبر عن المشاركين من الرجال في صنع السياسة الخارجية ومبدأ سيادة الدولة وإستعمال القوة العسكرية.

أما تصورات ما بعد الحداثة للأمن الدولي فيعتمد على تحليل الخطب والتناص **intertextuality**، وفي هذا الصدد يسعى ما بعد الحداثيون إلى بناء تصور مفيد للعلاقات الدولية يصلون من خلاله إلى الحقيقة **truth** التي تتشكل من خلال اللغة، حيث أن توظيف مفهوم التناص يعني منح اللغة الدور المركزي في إستيعاب وإدراك الواقع الدولي.

[192] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 608

أما تصور مدرسة كوبنهاغن للأمن فيقوم بالأساس على توسيع مفهوم الأمن ليضم إلى جانب القطاع العسكري قطاعات أخرى ذات أهمية بالغة على غرار القطاع البيئي والمجتمعي والسياسي والاقتصادي، إلى جانب فواعل أخرى الى جانب الدولة القومية كالفرد والنظام الدولي، مع بقاء الدولة كمرجعية أساسية للتحليل، كما أنه في إطار التحليل الأمني فإن باري بوزان يعتبر مسألة الأمن الإقليمي في إطار العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف، وبالنسبة لبوزان فإن مفاهيم الصداقة والعداوة لا يمكن إرجاعها فقط إلى توازن القوى **Balance of Power** لأن القضايا التي يمكن أن تؤثر على علاقات الصداقة/العداوة بين الدول قد تكون مرتبطة بالأيديولوجية الإثنية والخلفيات التاريخية، كما يشتمل مركب الأمن على الإعتماد المتبادل في مجال التنافس، أما العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن فهو يمثل عادة المستوى العالي من التهديد / الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل بين دولتين أو أكثر ، وعليه فإن هذا المقترب من الممكن أن يكون إطارا مناسبا لمناقشة القضايا العالقة في أية منطقة من العالم.

كما يعتبر الأمن المجتمعي واحد من بين أهم عناصر برنامج البحث في الدراسات الأمنية المعاصرة، فقد تجاوز الرؤى التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع تابع لأمن الدولة بإعتباره كيانا مستقلا بذاته وموضوعا مرجعيا للأمن، فالمجتمع ليس المقصود به بنيته أو تنظيمه بقدر ما تركز الإهتمام حول هويته، فالأمن المجتمعي محورا مهما في التركيز على الهوية أو بعبارة أخرى حول ما يمكن للجماعة من الإشارة لنفسها بضمير نحن في مقابل الأخر الذي قد يشكل تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي تمثل أمة، إثنية، جماعة دينية.

كما أن مسؤولية الأمن المجتمعي مسؤولية جماعية، ولا تقتصر على سياسة دولة أو حكومة، ولا على مؤسسات مدنية، بل هي مسؤولية أفراد وجماعات، ولا يمكن لأحد أن يغض الطرف عن الإختلالات التي تقوض أساس الأمن المجتمعي فإننا أليا سنكون أمام مأزق أمني مجتمعي لأنه إذا تصاعدت حدة المأزق الأمني المجتمعي فإن نتائجه قد تكون خطيرة وتمتد من التنافس لإستفادة موارد نادرة (كالموارد الطبيعية أو المخصصات الحكومية)، إلى السعي لإزالة الطرف الأخر من الوجود عبر التصفية الإثنية.

من جانب أخر تشير فكرة الأمننة إلى المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما أن يعلن مسألة محددة أو فاعل آخر على أنه يشكل تهديدا فعليا لوحدة مرجعية معينة، وعليه تصبح قضية ما رهانا أمنيا فقط متى تم تأطيرها عبر خطاب أمني على أنها تشكل تهديدا وجوديا يتطلب إجراءات مستعجلة ويبرر الأعمال خارج الحدود الطبيعية للإجراء السياسي.

كما يرى أنصار هذه النظرية أن الأمننة الناجحة تتضمن شرطين أساسيين هما: الخطاب وقبوله الواسع لدى الجمهور، فتصبح قضية ما مسألة أمنية متى أمننت من طرف فاعل ما حكومة، برلمان أو أي سلطة سياسية أخرى وحتى قادة الرأي وكبار البيروقراطيين طالما أن لهم القدرة لممارسة هذا النوع من العمل عبر الخطاب وكان له القبول بوجود توليفة من الشروط المساعدة والسياقات الخاصة التي تتضمن شكل فعل الخطاب، موقع ومنزلة الفاعل المؤمن والظروف التاريخية المرتبطة بهذا التهديد.

قائمة المراجع:

أولا–باللغة العربية:

1–الكتب:

1–بيليس جون، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، في: جون بيليس وستيف سميث (محرران)، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004

2–براون كريس، فهم العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي،2004

3–جندلي عبد الناصر، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2011

4–دان تيم، كوركي ميليا، وستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تر: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2016

5–دن تيموثي، الواقعية في: عولمة السياسة الدولية، في: جون بيليس وستيف سميث (محرران)، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004

6–دورتي جيمس، بالستغراف وروبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ديسمبر 1995

7–منغست كارين أ. ، أريغوين ايفان م. ، مبادئ العلاقات الدولية، تر: حسام الدين خضور، دار الفرقد للنشر والتوزيع، دمشق،2013

8–مقلد اسماعيل صبري، الإستراتيجية والسياسة الدولية، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، 1979

9–عبد الحي وليد، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 1994

10–فرج أنور محمد، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2007

11–فوكر جينيفر ستيرلنغ ، الليبيرالية الجديدة، في نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016

12–الصواني يوسف محمد، نظريات في العلاقات الدولية، منتدى المعارف، بيروت، 2013

13–قلاع الضروس سمير، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017

14–الربيعي نصار، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2013

15–غضبان مبروك، مدخل إلى العلاقات الدولية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007

2–الدوريات العلمية:

1–بوستي توفيق، مدرسة كوبنهاغن والتحول في مفهوم الأمن: نحو إطار جديد للأمن، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13 جويلية 2018، باتنة، الجزائر

2–الحربي سليمان عبد الله،" مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر،" المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 19، صيف 2008.

3–عرفة خديجة محمد، مفهوم الأمن الإنساني، سلسلة مفاهيم: الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد13، جانفي 2006

3–الرسائل الجامعية:

1–رسائل الدكتوراه:

1–دندن عبد القادر، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الإستقرار في محيطها الإقليمي: أسيا الوسطى –جنوب أسيا –شرق وجنوب شرق أسيا، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013

2–حكيمي توفيق، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015

3-كواشي عتيقة، أليات إدارة المعضلة الأمنية المجتمعية في منطقة الساحل الافريقي، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017،

4-عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015،

5-قشي عشور، نظرية مركب الأمن الإقليمي: دراسة مقارنة بين إقليمي جنوب شرق أسيا والساحل، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إقليمية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2015-2016

2-رسائل الماجستير:

1-أوشن سمية، دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009 -2010

2-بالة عمار بالة، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012

3-بوسكين سليم، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015

4-بن سعدون اليامين، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5 + 5، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011 . 2012

5–حجار عمار، السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جوان 2002

6–حواس زهيرة حواس، الحوارات الأمنية في المتوسط: إحتواء أم إطار لهندسة إقليمية؟ دراسة حالة الحوار المتوسطي – الأطلسي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2010-2011

7–حمزاوي جويدة، التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011

8–حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2010

9–معمري خالد، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007-2008

10–سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016

11–قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الاستراتيجيات والمستقبليات، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010

المحاضرات:

1–عبد النور بن عنتر، "المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن"، محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، الجزائر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فيفري2009

المراجع باللغة الأجنبية:

المراجع الإنجليزية:

1–Books :

1- Szayna Thomas S. et al, The Emergence of Peer Competitors : A Framework for Analysis, Rand publications, 2001

2- Waltz, Kenneth N., Theory of International Politics, New York, McGraw-Hill, 1979

3- Williams Paul D. (Ed) Security Studies : An introduction. Routledge. New York. First published 2008

4- Viotti Paul et Mark V. Kauppi, International Relation Theory : Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, USA, Boston, Allyand Bacon, 1997,

Periodicals:

1- Buzan Barry " new patterns of global security in the twenty – first centery international **affairs** 3(1991)

Thèses:

1- krnter Renate, the art of possible the scenario method and the third debat in international relations theory, a master thesis in ir university of amesterdam, nov. 1998

Web sites:

Thibault Jean François, « **Représenter et Connaitre les Relations Internationales : Alexandre Wendt et le Paradigme Constructiviste** », http:// www.er.uqam.ca/nobel/cepes/note7.html.

المراجع الفرنسية:

Livres :

1- Anne Alex Macleod – marie d’aoust et David grondin, les études des sécurités, in théories des relations internationales contestations et résistances ; éd ; Alex Macleod et dan O’meara (Québec ; Athéna éditions, 2007)

2- roche Jean jacques, théories des relations internationales**,** 5éme éditions, paris : éditions Montchrestien, 2004

الفهرس:

المقدمة	3-2
الإشكالية	3
مفهوم الأمن من منظور عقلاني – تفسيري	4
مفهوم الأمن من المنظور الواقعي الكلاسيكي	8-4
المنظور الواقعي الجديد للأمن	12-8
مفهوم الأمن في المنظور الليبيرالي	13
الليبيرالية المؤسساتية: دور المؤسسات الدولية في تعزيز الأمن	16-13
الليبيرالية البنيوية وأطروحة السلام الديمقراطي:	21-17
مفهوم الأمن من منظور المقاربات ما بعد الوضعية	22
المقاربة البنائية لمفهوم الأمن	28-22
الأمن من منظار النقدية – الإجتماعية	35-29
مدرسة ويلز **Welsh School** لدراسات الأمن النقدي	37-36
تصورات الجندر وما بعد الحداثة عن الأمن	40-38
تصورات ما بعد الحداثة للأمن الدولي	46-41
مدرسة كوبنهاغن: نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن	62-47
خاتمة	67-63
قائمة المراجع	72-68
الفهرس	73